

محضر الجلسة الحادية والعشرين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 25 صفر 1439هـ (14 نوفمبر 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات، ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة لرئيس الحكومة، حول موضوعين:

الموضوع الأول: يتعلق بسياسة الحكومة في مجال تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار، ومعالجة الإشكالات المرتبطة بالأراضي السلالية، أراضي المجموع ونزع الملكية.

الموضوع الثاني: يتعلق بسياسة الحكومة في تنزيل اللاتركيز الإداري لمواكبة ورش الجهوية المتقدمة.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوعين جرى الاتفاق عليها على مستوى ندوة الرؤساء.

الموضوع الأول: يتعلق بسياسة الحكومة في مجال تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار، ومعالجة الإشكالات المرتبطة بالأراضي السلالية، أراضي المجموع ونزع الملكية.

الموضوع الثاني: يتعلق بسياسة الحكومة في تنزيل اللاتركيز الإداري لمواكبة ورش الجهوية المتقدمة.

وإذا سمحت، نشترع الآن في معالجة أسئلة المحور الأول وعددها سبعة أسئلة، ولكن قبل ذلك ولأنني أعرف أنكم جميعكم ككل المغاربة في الداخل والخارج تغمركم مشاعر الفرح والاعتزاز بتأهل المنتخب الوطني إلى تصفيات كأس العالم، فإنني أريد باسمكم جميعا باش ميتركورش هاذ الكلام كثيرا، أن نتوجه بتهنئة للمنتخب الوطني ومن خلاله للشعب المغربي، وأن نحني بجرارة الشباب المغاربة من فريقنا الوطني وكل الهيئات التي ساهمت قليلا أو كثيرا في إحراز هذا الانتصار الكبير، ومزيديا من الانتصارات

القادمة إن شاء الله.

أريد كذلك أن أرحب بوفد يجل بيننا من منتخبي وأطر برلمانية من الدول الشقيقة الثلاثة، فلسطين والإمارات العربية المتحدة والبحرين. أرحب كذلك بالبراعم أطفال وشباب ومن أطرهم المرافقة لهم الذين يزورون المجلس.

فإذن على بركة الله أفتح باب التدخلات بالنسبة للمحور الأول، ووفق الترتيب المتوافق عليه، أشرف بإعطاء الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

زملائي الأعزاء،

السيد رئيس الحكومة،

نعالج اليوم مشكل من أهم وأخطر المشاكل المرتبطة بالاستثمار في بلادنا، وكذلك إشكالية الأراضي السلالية، حيث يتكبد الاقتصاد الوطني خسائر كبيرة جراء عدم دمج هذه الأراضي في مسلسل التنمية والاستفادة من هذا الرصيد العقاري الهائل لتحريك عجلة الاقتصاد، مع إيجاد صيغ لتمليك هذه الأراضي لأصحابها.

ومن هذا المنطلق، نسألكم، السيد رئيس الحكومة، ما هي الإجراءات المستعجلة التي تنوي الحكومة اتخاذها لحل هذه المعضلة بصفة نهائية؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

في نفس الموضوع فريق الأصالة والمعاصرة عندو سؤال، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسألكم حول استراتيجيات الحكومة لتسيير العقار لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. شكرا.

السيد الرئيس:

أعطي الكلمة لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيدة المستشارة المحترمة.

اقتناعا منا بأنه حان الوقت لإحداث رجة كبيرة في سياسة تدبير هذه الأراضي التي أصبحت اليوم مثار مشاكل متعددة، أثارت الصراعات حولها ما بين ذوي الحقوق من جهة وما بين ذوي الحقوق والإدارة من جهة أخرى، الشيء الذي جعل محاكنا الوطنية بمختلف درجتها غارقة في هذه القضايا، أصبح معها مجلس الوصاية عاجزا اليوم عن أداء دوره ووظيفته، ولم يستطع فك الخلافات التي لا تنتهي بين ذوي الحقوق والإدارة، ولعل أبرز مثال على هذا في هذا الإطار إقليمي تنغير وتاوريرت.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لم يعد من المقبول اليوم أن يبقى حوالي 12 مليون هكتار واقفة وجامدة في حين أن بلادنا اليوم في حاجة ماسة إلى تعبئة العقار العمومي لمواجهة تحديات الاستثمار العمومي، باعتباره أولى أولويات الإقلاع الاقتصادي المرتكز على خلق الثروة، ثم لم يعد مقبولا كذلك أن نستمر في تدبير هذه الأراضي بهذا الشكل البطيء الذي أبان عن محدوديته في معالجة الإشكاليات المطروحة حول موضوع هذه الأراضي.

ونحن في أمس الحاجة اليوم إلى توفير سكن لائق، لم يعد مقبولا أن تبقى على هذه الوضعية والقطاع الفلاحي في مختلف الأقاليم يحتاج إلى هذا النوع من العقار لتوسيع مختلف نشاطاته لمواصلة إنجازات المخطط الأخضر. لم يعد مقبولا، السيد رئيس الحكومة، أن نبقي على وضعية جمود هذه الأراضي ومخطط التسريع الصناعي يحتاج إلى العقار من أجل إنجاز الاتفاقيات لخلق مناطق صناعية حرة، خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة لخلق الرواج الاقتصادي.

السيد رئيس الحكومة،

تعبئة هذا العقار لمواصلة إنجاز مختلف الإستراتيجيات الوطنية أولوية ضرورية لتسريع وتيرة إنجازها، لذلك نساءلكم: إلى متى ستبقى أراضي المجموع على وضعية الجمود؟ وما أنتم فاعلون لإشراكها في إنجاز مختلف الإستراتيجيات الوطنية التي تحتاج إلى تعبئة جماعية ونفس جديد لتوطئتها توطئنا متوازنا بين مختلف الجهات؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة ما قبل الأخيرة في هذا المحور للفريق الاشتراكي المحترم، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعرف مجال تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار وتدبير الأراضي السلالية وأراضي المجموع ونزع الملكية مجموعة من الإشكالات، لذا نساءلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتموها أو تعتزمون اتخاذها من أجل تجاوز هذه الإشكالات.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

الإخوان الحضور،

تشكل تعبئة العقار بمختلف أنواعه محركا أساسيا لجلب الاستثمار وخلق الثروة، إلا أنه يشكل في نفس الوقت عائقا لبلوغ هذه الأهداف، لاسيما ما يعرفه ملك الدولة الخاص وكذا الأراضي السلالية والمجموع ونزع الملكية من مشاكل.

أولا، ما هي إستراتيجيات الحكومة لمعالجة الإختلالات المرتبطة بتعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار؟

ثانيا، ما هو تصوركم لمعالجة الإشكالات المتعلقة بالأراضي السلالية والمجموع ونزع الملكية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد اقترحنا في فريق التجمع الوطني للأحرار مناقشة أراضي المجموع

العقارية مزمن طرح إشكالات عديدة وأيضا احنا عارفين بأن وجود تعدد أنواع الأرصدة العقارية، بأن عدم وضوح القوانين والمقتضيات القانونية وأيضا عدد من العوامل الأخرى أدى إلى أنه كانت هناك في فترات معينة، عملية استيلاء غير مشروعة على أنواع من هذه العقارات ابحال الأراضي السلالية، ابحال حتى الأراضي ديال ملك الدولة، وأن هاذ الاستيلاء أو أن بعض الجهات أو بعض اللوبيات أو بعض الأشخاص أكلوا وشربوا من هذه الأراضي طيلة هذه العقود.

دأبا إلى كان هاذ الموضوع مزمن 32 سنة، ما كاينش عقار اللي غادي يحل كلشي في 32 يوم، هي تحتاج إلى نفس على مدى متوسط، ولكن أريد أن أؤكد بأن الحكومة عندها الإرادة القوية باش تساهم في حل هذه الإشكالات.

في البداية، لا بد أن أتطرق، أن أقول بأن هاذ المشكل ديال العقار هو مشكل أفقي، عندو طابع أفقي، لأن المتدخلين فيه متعددين، مرتبط بمختلف مجالات النشاط البشري الاقتصادي والاجتماعي والإنساني، الحركة ديال السكان وغبرو، وبالتالي فيخص تكون فيه تدخلات اللي هي أفقية، كندخل فيه جميع أجهزة الدولة وجميع القطاعات.

ولابد أن أشير هنا إلى أنه على الرغم من هاذ الطابع المزمن، اللي أشار إليه السيد المستشار، ديال هاذ المشكل، عقدت أول مناظرة وطنية، أول مناظرة وطنية حول سياسة العقار لم تعقد إلا سنة 2015، 8 و 9 دجنبر 2015، وهي المناظرة التي عقدت تحت الرعاية السامية لجلالة الملك حفظه الله، وحظيت بتوجيه رسالة سامية إلى المشاركين فيها، شكلت خارطة الطريق لإصلاح شامل لنظام العقار في إطار السياسة واضحة المعالم، تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد، القانونية والمؤسسية والتنظيمية والإجرائية العملية، وغيرها.

ومن بين هذه التوجيهات الواردة في الرسالة الملكية من بينها: أولا، اعتبار الطابع الأفقي لقطاع العقار الذي يجعل من الإكراهات والرهانات التي تواجهه أمرا مشترك بين مختلف المتدخلين والفاعلين؛ ثانيا، ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية، شمولية وواضحة المعالم، لتأمين العقار بإدماجه في التنمية.

ثالثا، اعتماد الآليات الملائمة لعقلنة تدخلات مختلف الفاعلين المعنيين لتدبير قطاع العقار.

رابعا، مواكبة السياسة العقارية للدولة بالتقييم المستمر للاختيارات المتبعة من قبل الدولة في مجال تدبير العقار، بهدف قياس أثارها على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية وغيرها.

وفي إطار تفعيل توصيات هذه المناظرة الوطنية الهامة، تم اتخاذ جملة من الإجراءات العملية هي التي دمجناها في البرنامج الحكومي وهي التي نشغل عليها اليوم.

أولا، تشكيل وتفعيل اللجنة الوزارية الدائمة للسياسة العقارية، هذه

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الفريق الاشتراكي يسألكم عن سياسة الحكومة في مجال تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمود عرشان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إخواني أخواني المستشارين،

السيد الرئيس،

هاذي أكثر من 30 عام وأنا نسمع أن كاين هناك إجراءات باش تحل هاذ المسألة ديال الأراضي السلالية وأراضي المجموع، ولازلنا لحد الآن ننتظر الحل النهائي لهاد المعضلة هاذي.

السيد الرئيس،

أتم طبيب والافتحاص هي من المؤهلات اللي عندكم، ابغينا نعرفو اليوم أشنو العقاقير الهادفة اللي عندك باش هاذ المسألة هاذي نفصلو فيها بصفة نهائية مستقبلا؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس،

تفضل السيد الرئيس لتوضيح ما أعدته الحكومة من عقاقير، نتمنى تكون (les antibiotiques) هاذ المرة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود أن أشكر الفرق المحترمة على طرح الأسئلة المتعلقة بسياسة الحكومة في مجال مرتبط بموضوع حيوي، هاذ الموضوع الحيوي عرف مشاكل مزمنة، وفي الحقيقة ماشي فقط منذ 32 سنة كما قال السيد المستشار، بل منذ الاستقلال، وهاذ المشكل ديال العقار والسياسة

مليون دولار، وستشرف وكالة حساب تحدي الألفية المغرب، يعني الوكالة المغربية لتحدي الألفية، الطرف المغربي الذي فيه كل المغاربة وكبرأى إطار مغربي باعتبارها مؤسسة عمومية مكلفة بتنفيذ برنامج التعاون المذكور، ستشرف على هذا الحوار وعلى مخرجاته، وذلك وفق منهجية تشاركية وتشاورية، سيتم تنظيم مناظرات جمهورية، كما قلنا، على مدى ستة أشهر في إطار التشاور مع مختلف الفاعلين والمتدخلين على مستوى كل جهة، سواء كانوا عموميين أو خواص أو مجتمع مدني، في أفق بلورة الإستراتيجية العقارية الوطنية ومخطط تنفيذها.

إذن هذا هو المحور الثاني الذي سيتم إذن الشروع فيه بالموازاة مع اللجنة بين الوزارة التي هي غادي توازي هاذ المحور الثاني، وللإشارة فقد تم الإعلان عن طلب العروض المتعلقة باختيار مكتب الدراسات الذي سيعهد إليه تقديم الدعم التقني والدعم اللوجستيكي اللازم لمواكبة هاذ الحوار الوطني حول السياسة العقارية للدولة وإعداد إستراتيجية عقارية وطنية ومخطط تنفيذها، هذا من حيث المنظور العام للسياسة العقارية.

ثانيا، لأن غادي نجي مع الأسئلة واحد، واحد، ثانيا، هاذ القضية تعبئة الرصيد العقاري للدولة للاستثمار، هذا فعلا من بين الأمور التي مهمة، عندنا رصيد عقاري مهم، كما قال الإخوان، صحيح وكحتاجوه في الاستثمار، ولذلك كان هناك اهتمام كبير بتوفير الوعاء العقاري اللازم لمختلف المشاريع الاستثمارية بمختلف المجالات، سواء في الفلاحة، الصناعة، السياحة، في مجال الخدمات وغيرها، وهذا كنعرفوا بأنه يعد هاجس أساسي بالنسبة للمستثمرين لأسباب عديدة، لذلك انطلقت الخطة ديال الجهات المعنية في الحكومة في محاور:

المحور الأول، هو تعبئة الملك الخاص للدولة لدعم الاستثمار، فالملك الخاص للدولة يسهم بشكل فاعل في الاستثمار بمختلف جهات المملكة عن طريق تعبئة الأراضي اللازمة لفائدة المستثمرين من القطاع العام والخاص لتمكينهم من مشاريع تهدف إلى خلق الثروات وإحداث فرص الشغل.

وكما هو معلوم تخضع عملية تفويت أراضي الملك الخاص للدولة لمقتضيات المرسوم المؤرخ في 5 مارس 2002 والمغير والمتمم بالمرسوم الملكي بتاريخ 1967 بسن النظام العام للمحاسبة العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه، والذي تم اتخاذه تطبيقا لمقتضيات الرسالة الملكية السامية بتاريخ 9 يناير 2002 الموجهة إلى الوزير الأول آنذاك، في موضوع "التدبير اللامتمركز للاستثمار"، وقد بلغ حجم العقارات التي تم تسخيرها لفائدة الفاعلين العموميين والخواص لإنجاز مشاريع الاستثمار من أهم القطاعات المنتجة خلال الفترات الممتدة من 2002 إلى غاية 2016 ما يناهز 70000 هكتار بقيمة استثمار متوقعة تقدر بـ 241 مليار درهم و236 ألف منصب شغل مرتقب، منها ما تم في إطار اتفاقيات الاستثمار الموقعة أصلا وعليها تعهدات وفي إطار التدبير أو في إطار التدبير اللامتمركز.

فيما يخص القطاع الصناعي، هذه القضية ديال القطاع الصناعي هو

اللجنة أحدثت بمرسوم في 24 ماي 2016، وهي آلية مؤسساتية هامة لتنسيق تدخلات مختلف القطاعات باش تولى عندنا سياسة مندمجة في العقار، وهاذ اللجان البين وزارية أو اللجان الوزارية هي من الآليات الفاعلة التي كتمكن تكون عندنا سياسات مندمجة وتدخلات أيضا منسقة.

طيب هاذ اللجنة بين الوزارية، عهد إليها، تتسمى اللجنة الوزارية الدائمة للسياسة العقارية، مع مراعاة بطبيعة الحال الصلاحيات المسندة للقطاعات المعنية، جملة من الاقتراحات من بينها:

- اقتراح التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة في مجال العقار وعلى الحكومة؛

- تنسيق تدخلات القطاعات العمومية للتداول بشأن التدابير التشريعية والتنظيمية والإجرائية وغيرها التي تعترم الحكومة اتخاذاها في هذا المجال، في مجال إصلاح السياسة العمومية في المجال العقاري.

وقد تم الشروع الفعلي في تفعيل هذه اللجنة، لأن اللجنة كين اللجنة الوزارية على مستوى الوزارة، كين أيضا كتابة هذه اللجنة فيها الممثلين ديال جميع الوزارات المعنية والقطاعات، عقدت الاجتماع الأول، الاجتماع الثاني ستعقد في الأسبوعين المقبلين تقريبا في أفق عقد اللجنة بين الوزارية على مستوى الوزراء قبل نهاية هذه السنة، والذي هو يعقد تحت رئاسة رئيس الحكومة.

هاذ اللجنة الوزارية في حد ذاتها إنجاز، لأن هي غادي توابك وضع السياسة العقارية وغادي توابك تنفيذ هذه السياسة العقارية وغادي توابك التنسيق الذي هو من بين أهم العوائق ديال هاذ المشكل، الفلاحة تتدخل بطريقة، التعمير يتدخل بطريقة، والإسكان يتدخل بطريقة، التجارة والصناعة في المناطق الصناعية أو غيرها تتدخل بطريقة، وهكذا، الآن خاص تكون عندنا واحد الطريقة ديال التدخل التي هي فيها انسجام والتقاء، هذه الأولى.

الإجراء الثاني هو إعداد الإستراتيجية الوطنية العقارية وإعداد مخطط عمل لتنفيذها، فبالموازاة مع تفعيل هذه اللجنة الوزارية فإن العمل منصب حاليا على إعداد 3 أو 4 أمور:

أولا، إطلاق حوار وطني، بطبيعة الحال ما غادي يكون حوار موسع ولكن حوار لإتمام أشغال المناظرة، التي غادي يبني على المناظرة وغادي يفتح هاذ الحوار الوطني غادي يكون جهوي بالخصوص؛

ثم بالتوازي معه غادي توضع الإستراتيجية الوطنية للعقار ويوضع معه نخطط عمل لتنفيذها، هذا المشروع الذي بدأ التنفيذ ديالو سيتم تنفيذه بشراكة مع هيئة تحدي الألفية الأمريكية في إطار ميثاق التعاون الموقع مع الحكومة المغربية بتاريخ 30 نونبر 2015 والذي ستمنح بموجبه الهيئة للمغرب مبلغ 450 مليون دولار ستوجه لتمويل برامج يشتمل على مشروعين اثنين، من ضمنها مشروع إنتاجية العقار، إنتاجية العقار غادي توجه له 170

دراسات وطنية عميقة التي بها كنديرو المناطق الصناعية، كانت اشوية دراسات مبتدئة وكانت اشوية تحت الطلب، الضغوط، واحد الجهة كيجيو البرلمانيين كيطالبوا للناس أو الجماعات كنديرو منطقة صناعية، اليوم عندما عدد من المناطق الصناعية فارغة، دابا غادي تدار دراسة عميقة ودراسة وطنية حول الطلب ديال المناطق الصناعية، لأن الطلب خاصو يجي من المستثمرين، إلى ما عندكش المستثمرين ديال شي جهة المنطقة الصناعية واحد الاستثمار الي ما غاديش يكون مؤدي إلى النتيجة، إذن خاص دراسة فهذا المجال الي غادي يؤثر على إستراتيجية بعيدة المدى فيما يخص برمجة المناطق الصناعية؛

ثالثا، تعزيز قدرات وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي في مجال تطوير المناطق الصناعية، وكذا قدرات الأطراف الفاعلة الأخرى، مثل السلطات المحلية؛

وأخيرا، رابعا، تعميم الممارسات الفضلى في مجال تطوير المناطق الصناعية، وهو الذي يعني الحكامة الجيدة، وذلك كما قلنا غيبدا في مناطق صناعية معينة على أساس التجربة، ثم ستعمم بعد ذلك.

هاذي هي إذن الخطة الموجودة الجديدة في إطار هاذ تحدي الألفية واللي ابدات، وإن شاء الله ونتمنى أن تجد التأثيرات ديالها في المدى المنظور.

سأنتقل فورا إلى سياسة الدولة في معالجة الإشكالات المرتبطة بالأراضي السلالية وأراضي المجموع.

أتمتعون بأن الأراضي السلالية وأراضي المجموع هذا من بين الملفات التي هي فعلا مزمنة، من قبل الاستقلال ولكن بالخصوص من الاستقلال وبقات الإشكالات فيه إلى اليوم، ويجب أن نعترف أنه ما كانتش هناك ما نجحناش جميعا، احنا غنداكرو غير بصفتنا مغارية، ما نجحناش في تدبير هاذ الملف بالطريقة الجيدة.

صحيح أن كان هناك تطوير في مجال التدبير جزئي، كانت عدد من الأمور تدارت، ومن بين آخر الأمور التي دارت وزارة الداخلية هو دارت واحد الموقع خاص (terrecollective.ma) هاد (terrecollective.ma) على الأقل توضع فيه المساطر وتوضع فيه المعلومات التي الناس باش يستافدوا من هاذ المعلومات باش يمكن يدبروا، لأن كثير من الناس أصحاب الأراضي السلالية ولا النواب ولا غيرهم أحيانا ما تيعرفوش كيفاش يدبروا فتغلطوا في المساطر ولا في الجهات التي يتوجهوا لها، مما يؤدي إلى إشكالات يعني إشكالات عديدة.

فلذلك لابد أيضا من رؤية جديدة وإستراتيجية جديدة في تدبير ملف الأراضي السلالية، ولذلك هذيك الرسالة الملكية السامية التي اهضرنا عليها التي كانت قد وجهت إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الأولى للسياسة العقارية للدولة التي كانت في 2015 أيضا ركزت في فقرة منها على الأراضي السلالية، ودعت إلى إصلاح نظام الأراضي الجماعية والاستثمار والترصيد

فعلا كيطرح عدد من الإشكالات، احنا عارفين هاذ الإشكالات التي طرحها، عرفنا بعدد من المناطق الصناعية، تم منذ بدأ إنشاء هذه المناطق الصناعية كثير ماشي الكل بطبيعة الحال، كثير من المستثمرين الي اخذوا بقع صغيرة أو كبيرة في هذه المناطق الصناعية، داروا الإنجازات ديالهم وأوفوا بالتعهدات ديالهم، ولكن هناك أيضا كثيرين لم يوفوا بتعهداتهم، ووقعت إشكاليات في هاذ الشيء ولا تزال هذه الإشكاليات، ومن بين العوائق في هذا المجال هو عدم وجود قانون منظم لأن المراسيم أو القرارات غير كافية للتدخل فيها.

ولذلك، الآن عندنا منظور جديد للتعامل مع القطاع الصناعي، والذي يهدف إلى الاستجابة لمطالبات المستثمرين ورهانات التنافسية الدولية، مع الحرص، كيهدف للحد من المضاربة العقارية، فضاءات المناطق الحرة للتصدير، المحطات الصناعية المندمجة، الحظائر الصناعية الموجهة للكرءاء، وهذا منظور جديد بدأ منذ فترة، والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الصناعية.

تم في هذا المجال أخذ عدد من التدابير يمكن أن نلخصها في ثلاثة المحاور، وهذا المحور ديال العقار الصناعي أيضا تشتغل فيه المكتب الخاص بحساب تحدي الألفية كيهدف أولا إلى تخطيط وتطوير وتأهيل وتدبير المناطق الصناعية، هذا عن طريق تطويرها واتخذت بعض المناطق الصناعية كنموذج أولي في نموذج تدبير جديد، وخصوصا المنطقتين الصناعيتين لبوزنيقة وحد السوالم.

ثانيا، إلى مناطق تجريبية ممولة من طرف هيئة تحدي الألفية سيتم إنشاء صندوق المناطق الصناعية المستدامة، هاذ (le fonds) هاذ الصندوق سيمكن من إرساء - بطبيعة الحال دائما بالتعاون مع الوزارة المعنية التي هي وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي - من دعم مبادرات خاصة أو عمومية تشجع على اعتماد نموذج جديد لحكامة المناطق الصناعية، غايته الاستجابة للطلب الذي يوجهه المستثمرون.

ثالثا، تم إحداث مركز الخبرة لتطوير العقار الصناعي، والذي سيكون مدعوا لدعم الحكومة في تنزيل هذه المقاربة الجديدة وخاصة من خلال:

أولا، إعداد قانون جديد حول المناطق الصناعية، وهاذ القانون الجديد والذي تكلفت وزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي بمواكبة مركز الخبرة بإعداده، غادي يكون هو الذي غمكنا في المستقبل باش نتدخلو حتى باش نستردو هاذ العقارات التي ما وفوش أصحابها بإنشاء الاستثمارات وخلوها إما للمضاربة أو لأهداف أخرى غير صناعية، إذن هذا إعداد قانون جديد، وهاذ القانون راه بدا الإعداد ديالو وتتناو يكمل في الفترات المقبلة؛

ثانيا، مواكبة وزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي لإنجاز دراسة وطنية للطلب حول العقار الصناعي، وبالتالي نبني عليه إعداد إستراتيجية وطنية حول المناطق الصناعية، إلى حد الآن ما كنتكوش

الترافع، تكوين اجتهادات قضائية في مجال الأراضي السلالية، إبرام حوالي 40 اتفاقية للدعم القضائي مع المحامين، كمين استيلاء من قبل اللوبيات لفترات على الأراضي السلالية كمين هاذ الشي، والجهات المعنية راه تتدخل المحاكم وانتوما تتعرفوا أحيانا راه تتأخر هذه الأمور في المحاكم، وحتى القدرات ديال الدفاع تكون محدودة، فلذلك تحسين هذه المصالح ديال الجماعات السلالية للدفاع هذا شيء مهم، وهناك آلاف القضايا الآن أمام المحاكم ديال الأراضي السلالية.

وأخيرا فض النزاعات بين أفراد الجماعات السلالية والأغيار من خلال تسريع عمل مجلس الوصاية، ولكن نظام الحكامة كله إذا خرجنا ذوك القوانين غادي نغيرو، هذا إذن المحور الأول، هذا غير محور.

المحور الثاني، تثمين الأراضي السلالية وأراضي المجموع، وذلك من خلال تعبئة العقارات الجماعية الواقعة داخل المدارات الحضارية، إعداد دليل مرجعي للأئمة بمثابة محاسبة عقارية للجماعات السلالية، إدماج ذوي الحقوق في إطار التنمية المحلية من خلال إنجاز عدد من المشاريع الإحتماية والمشاريع المدرة للدخل على أساس تجميع ذوي الحقوق، وخصوصا في إطار التعاونيات وكثير من التعاونيات الآن والكثير منها ناجح والحمد لله.

المحور الثالث، دائما في هذا الملف ديال الأراضي السلالية، هو الشروع في عملية التملك ديال الأراضي السلالية لذوي الحقوق، ولذلك نحن أعلن هنا، أنه أولا التملك ما بدا القرار ديال التملك كان هناك أولا الظهير ديال 69 اللي هو كيمكن هذا التملك، من 69 حتى للتسعينات لم يتم أي تملك، أواسط التسعينات كان هناك قرار بتملك 36 ألف هكتار، ويمكن أن أقول لكم منذ هذه السنتين 3 سنوات فقط كان هناك عمل في الغرب بالمنااسبة عمل لإتمام تملك 36 ألف هكتار، والآن أريد أن أعلن بأنه راه الرسوم العقارية الترات ديال هاذ الناس راه تقريبا موجودين، وفي القريب غادي يتم هاذ 36 ألف هكتار التملك دياهم.

لكن خاصنا نديرو واحد العملية أخرى ديال توسيع التملك، ولذلك الآن في إطار دائما المكتب ديال وكالة تحدي الألفية سيتم العمل الآن على تملك 47 ألف هكتار أخرى إضافية من غير 36 ألف هكتار من نفس الأراضي السلالية لفائدة ذوي الحقوق وفق مسطرة جديدة ومبسطة بشراكة مع برنامج تحدي الألفية الأمريكي، في إطار نشاط العقار القروي، هاذي غادي تمكنا هي نموذجية، هذيك 36 ألف اعلاش تسرعت؟ لأن باش نعدو هاذ البرنامج قال لك ما يمكنش أنا ندخل مع 46 ألف قبل ما نعرف لماذا 36 ألف بقات من التسعينات؟

امشينا ولقينا المشاكل، إما مسطرية، إما إدارية، إما عدم المعرفة ديال الناس ذوي الحقوق كيفاش يديروا، إما عدم التفاهم والانسجام بين المتدخلين، غير مشاكل مسطرية عادية وبسيطة، تحلت هذيك المشاكل فلذلك منها استفدنا الدرس باش نديرو واحد المسطرة ديال التملك.

الآن غادي يتنفذ على واحد البرنامج نموذجي فيه 46 ألف هكتار أيضا

نتائج الحوار الوطني بشأنها ومخرجاته، تضافر الجهود من أجل إنجاز العملية، تسريع وثيرة تصفية الوضعية القانونية للأراضي الجماعية، ولذلك تفعيلا لهذه التوجيهات الملكية السامية ترتكر إستراتيجية الحكومة في مجال تدبير العقار الجماعي والإشكاليات المرتبطة بالأراضي السلالية وأراضي المجموع على ثلاث محاور، ثلاثة المحاور:

المحور الأول، هو تصفية الوضعية القانونية للأراضي السلالية وأراضي المجموع، وفض النزاعات المرتبطة بها.

وفي هذا المجال، أشنوه هي الخطوات اللي خدامين فيها دابا؟ أول خطوة هو مراجعة الإطار القانوني، وانتوما عارفين الإطار القانوني يرجع إلى ما قبل عقود عندنا مشروع القانون، مشروع قانون الظهير ديال 1919 باقي خدام إلى الآن بشأن تنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وضبط تدبير شؤون الأملاك الجماعية وتفتيتها، 1919. هناك ظهير 18 فبراير 1924 المتعلق بتحديد الأراضي الجماعية، وهناك أخيرا الظهير ديال 1969 المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري، إلى ما درناش التعديل والتغيير ديال هاذ الظهائر عن طريق قوانين جديدة لا يمكن حل المشكل ديال الأراضي السلالية حلا جذريا.

ولذلك، اليوم هناك اشتغال حثيث على مراجعة هذه القوانين، واحد فيهم في المراحل ديالو الأخيرة، و2 في المراحل المتوسطة بالمشاركة ديال جميع المتدخلين، هناك لجن منكب على هذا ونمتاوا نكملاه في السنة المقبلة، نمتاوا 2018 تكون سنة ديال إخراج هذه القوانين كلها أو بعضها، لأن انتوما تتعرفوا مراجعة قوانين عتيقة قديمة مثل هذه، فيها متدخلين متعددين مرتبط بواحد الإشكالية عويصة، عويصة حقيقة تحتاج إلى جهد كبير وإلى حوار طويل، إذن هذه الأولى واحنا غادي نمشيو مع هاذ المشروع حتى نكملاه هاذ المشروع ديال تعديل هاذ القوانين لأن به يمكن تقاربو مقارنة جديدة.

النقطة الثانية، الرفع من وثيرة التحفيظ الجماعي العقاري في أفق تحقيق هدف استراتيجي متمثل في تحفيظ 5 مليون هكتار في أفق سنة 2020، عملية التحفيظ ديال الأراضي السلالية حتى هو كان طارح إشكال دابا الآن تنسرو فيه، وبطبيعة الحال هناك جهود تقوم بها المحافظة العقارية وتنحيو الأطر ديالها والكفاءات ديالها، وأيضا بالتنسيق بطبيعة الحال مع مختلف المتدخلين وخصوصا ديال وزارة الداخلية اللي باش نسرو عملية التحفيظ، فهناك عملية راه كنسير.

ضبط القاعدة المعلوماتية والأرصدة العقارية الجماعية وضبط عدد الجماعات السلالية وعدد ذوي الحقوق المرتبطين بها هذا قد تم، وفيه إحصائيات وإلى دخلتو غير الموقع المذكور (terrecollective.ma) راه غادي تلقاو فيه عدد من الإحصائيات وعدد من.. حتى الوثائق التي صدرت في هذا المجال؛

تحسين الدفاع عن مصالح الجماعات السلالية من خلال توحيد قواعد

العقار والتعقد لأن الموضوع معقد فعلا، لكن عندنا الإرادة الكاملة باش نمشيو للأمام باش نخلو الإشكالات ديال هاذ الموضوع المعقد، أعطيت عدد من الحلول التي نشتغل عليها حاليا، وأعطيت آجال لتنفيذ التزامات محددة في السنة المقبلة أو في السنوات المقبلة، ومن بينها إعداد الإستراتيجية العقارية الوطنية مع برنامج تنفيذي مصاحب لها بناء على حوار وطني جهوي يبني وينطلق من توصيات المناظرة الوطنية للسياسة العقارية.

شكرا جزيلا على الانتباه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

والآن نشرع في الاستماع إلى التعقيبات، في إطار التفاعل مع جواب السيد رئيس الحكومة، وأول متدخل هو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار المحترم في حدود ما تبقى لكم من الوقت. وبالمناسبة لكم كامل الحرية في تصرفه بين أن توزعوه على المحورين أو تستهلكوه في هذا المحور، اللي بان لكم.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

إلى اسمحت، السيد الرئيس، احنا عندنا جوج ديال الأسئلة، وغادي نتدخلو فيهم بجوج، يعني نحاولو ناخذو غير النصف، وإلى ما كملتش التدخل غادي نسلم لك باش تدير في الجلسة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

زملائي الأعضاء،

السيد رئيس الحكومة،

تبعث الجواب ديالكم وسجلت بعض الملاحظات في التدخل ديالكم اللي غادي نحاول من الجواب ديالكم غادي نعطيكم واحد بعض النظرية ديالي، وبكل صراحة وقال "وشهد شاهد" ملي كنتقول السيد رئيس الحكومة عدم وضوح القوانين، "وشهد شاهد من أهلها" احنا كنعرفو المشاكل ديال المغرب هما القوانين ديالو، ولكن اشكون هو المسؤول من أجل تحيين هذه القوانين؟ أتما السيد رئيس الحكومة، راه ملي كنسمعو رئيس الحكومة كيقول عدم الوضوح في بعض القوانين، راه كتناكدوا احنا متفقين معكم، كايين عدة مشاكل في هاذ القوانين، ولكن إلى ماصلحتوهاش اشكون اللي كنتنظروا اللي غادي يجي يصلحها؟ عندكم أغلبية مريحة، أهم ما يمكن نصابو وهو مراجعة بعض القوانين، هذا التدخل ديالكم.

قلتو، ثانيا، استيلاء الأراضي من عند الأطراف، أشخاص، أنا كنتمني باش توضحو هاذ النقطة لأنها استيلاء، احنا بحال راه احنا في واحد الدولة

في الغرب، بالمناسبة، غادي ياخذ 4 سنين تقريبا أو 5 سنوات لأن المدة ديال البرنامج ديال تحدي الألفية هو 5 سنين، غادي ياخذ هاذ الفترة كلها إذا نجح غادي نخرجو بمسطرة مبسطة واضحة للتملك باش يمكن من بعد نوسعوه ليشمل 300 ألف هكتار بعد ذلك.

إذن هذا هو القصة ديال التملك فين واققين، وإن شاء الله نحن متفائلون أنه غادي نمشيو تدريجيا، ولكن ذاك الشئ اللي ابقى 60 عام ما تدار وتدار منو واحد الجزء في 3 سنين 4 سنين في الحقيقة خاصنا نصفقو لو، لأن هذا إنجاز، وعندنا الآن برنامج مضبوط للخمس سنوات المقبلة لـ 46 ألف هكتار، وبعدها غادي نبدأ في برامج أخرى باش نتوسعو حتى لـ 300 ألف هكتار، وبعدها غادي تكون عندنا مساطر واضحة وغادي تخرج إما في إطار قوانين أو في إطار مراسيم تنظيمية باش يمكن العمليات من بعد تسهال.

وأخيرا، السيدات والسادة المستشارين، كلمة حول سياسة الدولة في مجال معالجة الإشكالات المرتبطة بنزع الملكية:

بالنسبة لنزع الملكية، تم تشكيل لجنة بين وزارية مكلفة من جميع القطاعات التي لها علاقة مباشرة بنزع الملكية، هاذ اللجنة عقدت عدد من الاجتماعات، وتمخضت عن إعداد مصفوفة، شخضت مختلف الإشكالات المسطرية اللي كاينة واقتاحت عدد من الحلول، وباش اخرجنا؟ اخرجنا أولا بواحد المشروع دليل عملي موحد ورسم بياني لكافة مراحل المسطرة، دابا الآن هاذ الدليل العملي المشروع ديالو موجود أولي وغادي نحاولو نصادقو عليه في القريب، كما أعدت نفس اللجنة مسطرة استيفاء التعويض كيف يتم، مسطرة موجهة للمواطن تحدد شروط الاستفادة من التعويض في حالة نزع الملكية، من أجل نزع الملكية، وسيتم نشرها بموقع الخدمات العمومية.

من جهة أخرى، وتفعيلا للالتزامات الحكومية بمقتضى البرنامج الحكومي، فإن الجهود منصبة على مستوى مختلف القطاعات الوزارية المعنية على تسوية المبالغ المستحقة برسم التعويض عن نزع الملكية من أجل المنفعة العامة وتنفيذ الأحكام القضائية.

وفي هذا المجال درنا واحد اللقاء فيه جميع القطاعات المعنية بتنفيذ الأحكام القضائية وإعطاء التعويضات وترأسها شخصيا وحثينا مختلف الوزارات للوفاء بتعهداتها، غادي نتابعها عن طريق اجتماعات أخرى وغادي نتابعو نسبة الأداء ديال الوزارات وتنفيذ الأحكام القضائية.

بالموازاة مع هذا، تدير واحد المسألة ذات أهمية، وهي أنه الآن نحن بصدد وضع قانون خاص ديال نزع الملكية للمصلحة العامة أو لفائدة الدولة، وهذا دابا احنا خدامين عليه والأمانة العامة للحكومة مشكورة تكلفت به، فغادي يكون هو اللي غادي يدير يكون إطار عام لهاد الموضوع باش نخلو الإشكالات المزممة.

وفي الأخير، ابغيت نؤكد أولا الدور المحوري ديال هاذ الموضوع ديال

لي دبا في بالي، ملي كيحي مكتب ديال الاتحاد العام للمقاولات ويكون عندو يوم دراسي ويحاول يضمن 50 مقالة دولية ووطنية للحضور ديالها، ويطلب ميعاد للسيد الوالي ومكيعطيه لوش، من بعد شهر بتدخل من نائب برلماني عاد كيعطيه ذاك الميعاد من بعد أسبوع آخر، واش كنظن هاذي هي المعاملة اللي غيكن تعالج بها نوع ديال الاقتصاد في المدن؟

السيد رئيس الحكومة كنظن بأن استنفدت الوقت ديالي غنحاول نمشي للأراضي السلالية بعجالة، كنتمناو إصلاح شامل لمنظومة أراضي المجموع في شقها القانوني من خلال الإصلاح الشامل للظهير المنظم للأراضي المجموع ديال 27 أبريل 1919 كما جاء فالتدخل ديالك، وكتمناو التفكير في صيغة لتمليك هذه الأراضي لأصحابها وفتحها أمام المبادرات الخاصة، مع إيجاد صيغة تمكن الدولة من اقتناء بعض هاذ الأراضي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، أفضّل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تبعنا إمعان ردمك حول الموضوع، صحيح هناك مجهودات، صحيح هناك إنجازات البعض منها حقق نتائج إيجابية والبعض الآخر عرف بعض الإخفاقات، غادي نجي في نهاية العرض ديالي باش نعطي بعض الأمثلة.

ولكن اسمحوا لنا اليوم، السيد رئيس الحكومة، تنحسو بأن الحكومة لا تتوفر على خريطة طريق متكاملة على إستراتيجية شمولية، بل أن اهتمام الحكومة لن يرق لمستوى الطموح الملكي اللي عبر عليه جلالة الملك من خلال الرسالة السامية الموجهة للمشاركين في أشغال المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة في دجنبر 2015، هاذ الاهتمام كذلك لم يرق لاستحضار أهمية العقار في الدينامية الاقتصادية والتنمية ببلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا نعتبر حكومتكم محظوظة لأنها جات مباشرة بعد انعقاد هاذ المناظرة، جات لقات أمامها تشخيص دقيق لواقع قطاع العقار في جميع تجلياته جات ولقات أمامها جملة من التوصيات القيمة واللي هي نتاج عمل جاد لثلة من الخبراء المختصين والأكاديميين والمهنيين والفاعلين لكن يتضح للحكومة لن تبادر إلى تنزيل ديال هاذ التوصيات وتنفيذها من خلال مقارنة بالأحرى من خلال إستراتيجية مندمجة بل استمرت في التعامل مع الموضوع بطريقة أفقية من خلال إجراءات هنا وهناك متفرقة، هنا وهناك وبالتالي فإننا بصدد ضياع الجهود الفكري والعملية للمناظرة وضياع التوصيات المنبثقة

اللي ما فيهاش قانون، إذن كاين هاذو اللي.. واش كنكلم على أصحاب الأراضي اللي عندهم 20 عام و25 عام؟ هها اللي ولاو الآن في وضعية غير قانونية في هاذ الأراضي؟

قلتو، السيد الرئيس، كاين اللي كياكل وكيشرب، احنا مستعدين، لكم جميع الصلاحيات القانونية باش يمكن لكم تطبقوا القوانين الجاري بها العمل، فما يمكنش في هاذ الوقت نسمعو بأن كاين اللي كياكل وكيشرب ومن عند السيد رئيس الحكومة، وما كيتخذش قرارات جريئة في هاذ النقطة.

إذن أنا كنت ككتني بكل صراحة نسمع واد النوع ديال القرارات، لأن المغرب كلو كينتظر أشنو غادي تخرج منو هاذ الاجتماع، لأن نظرا لأهمية هاذ المواضيع، أنا كنت ككتني موضوع الاستثمار يكون في جلسة وحدة، ما نديروش جلسة فيها جوج ديال المحاور ولها أهمية، لا بالنسبة للأراضي السلالية، ولا بالنسبة للاستثمار.

هناك توصيات المناظرة، هناك تشكيل لجنة الوزارة، هناك إعداد الإستراتيجية، هناك سيتم مناظرات جهوية، هناك تعبئة، ولكن كلهم في هاذ اللي سجلت ما كاينش هناك واحد القرار اللي يمكن نرتاحو لو كاملين، ولا نقول بأن كاين هناك واحد مشروع قانون عند الأمانة العامة للحكومة، اللي غادي يخرج إن شاء الله قريبا، وكنعرف هاذ المسائل.

غادي نحاول نركز على بعض المسائل اللي اعرفها المغرب، بعض الحكومات السابقة، وانا كنعرفوا، السيد رئيس الحكومة، وكنت برلماني عند ذاك، فاش داز قانون إصلاح الأراضي الزراعية، فاش داز قانون الإصلاح الزراعي، ما عنديش الإصلاح بالنسبة للمغرب كامل، لأن هذا كيم جميع التراب الوطني، ولكن غادي نعطيكم غير بعض الإحصائيات اللي عشتها في مدينة فاس، مثلا الإصلاح الزراعي بمدينة فاس اللي طبق كان 800 هكتار داخل المدار الحضري، فاش كنتكلمو على 800 هكتار داخل المدار الحضري و300 هكتار على الجانب ديالو هي 1100 هكتار، هاذ اللي تم التمليك ديالها، وذاك الوقت ديالها كنا كنقولوا راه خطأ، لأن الدولة كون كانت ذاك الساعات استنفدت غير ب 50% من ذاك الوعاء العقاري ديال الإصلاح الزراعي اللي هي 550 هكتار مثلا ملي تنقول في مدينة فاس راه هاذ الشئ كيشمل جميع مناطق المغرب، جميع المدن، أنا عطيتك غير مثال ما كناش نطرحو فهاذ المشكل ديال الوعاء العقاري.

تصور بأن مدينة فاس ما بقااش كتقدر تدير مشروع ديال التنمية البشرية، مكنلقاش وعاء عقاري فين تدير التنمية البشرية، حراك نديرو بعض الاستشارات.

معلوم كاين هناك بعض الجهات وبعض الولاة اللي استطاعو يتغلبو على هاذ المشكل، ويمكن لي نقول ليكم بأنهم نجحوا نوعا ما في الاستثمار، ولكن كيبقي في جملة من بعض الجهات وعلى حسب العقلية وعلى حسب التعامل، وعلى حسب كل مدينة وشكون اللي كيسيروها والكيفية باش كنسير، إلى كان عقلية ديال بعض المسيرين ديال الإدارة مثل مثلا طاحت

عنها وضياح كذلك للقيمة المضافة للعقار في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في خلق الثروة وكذلك خلق فرص الشغل.

السيد الوزير،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إنكم مقبلون على بلورة أسس نموذج تنموي جديد، وبهذه المناسبة فإننا نتمنى استحضار البعد الاقتصادي والاجتماعي للعقار، وبشكل إحدى دعائم هاذ النموذج.

بالنسبة للنماذج التي ناجحة في القطاع الفلاحي وغادي نتحدث بالضبط على وكالة التنمية الفلاحية التي جل القطاعات الحكومية وضعت الأراضي الخاضعة لها، الأراضي الفلاحية رهن إشارة الاستثمار وبالتالي هي وضعتها رهن إشارة الاستثمار.

النتائج اليوم جد إيجابية وملموسة بحيث أن جل الأهداف التي كانت مسطرة في أفق 2020 في إطار هاذ الإستراتيجية تحققت فقط في السنوات الأولى من انطلاق هاذ الإستراتيجية، نتمنا هاذ النموذج يتعمم على باقي القطاعات التجارية والصناعية والتجارية إلى غير ذلك.

بالنسبة للنماذج للأسف التي نتعرف بعض التعثر، قطاع السكن الاقتصادي، وهنا، السيد رئيس الحكومة، نتعرف بأن الحكومات المتعاقبة، من الحكومة ديال السيد إدريس جطو، وضعت عدة آلاف من الأراضي رهن إشارة شركات العمران من أجل معالجة إشكاليات السكن الاقتصادي، وجزء من هذا العقار لازال مجمدا، وموازة مع ذلك على الصعيد المحلي الجهات الجماعات الترابية وضعت العقار التابع لها رهن إشارة هاذ المؤسسة في إطار البرنامج الحكومي ولمعالجة السكن الاجتماعي.

ولكن للأسف الشديد هناك إخلال خطير لهاذ المؤسسة لالتزاماتها لا هي نزلت المشاريع في الآجال المحددة، لا هي التقييدات بنود الاتفاقيات المبرمة مع الجماعات ولا هي صرفت لهاذ الجماعات مستحقاتها من هاذ المشاريع، وبالتالي ضيعت عليها الفرصة ديال الاستثمار الأمثل لهاذ الأراضي وتضعها رهن إشارات الاستثمارات المنتجة، وضيعت عليها كذلك إمكانيات تقوية إمكانياتها المالية لمواكبة برامجها التنموية.

نتمنا السيد رئيس الحكومة هاذ الموضوع تعطيو عناية خصوصا فيما يتعلق بالعمران مراكش.

بالنسبة لأراضي الجموع، الواضح، السيد رئيس الحكومة، أنه ضرورة تحيين القوانين المتعلقة بهاذ الأرض، خصوصا أنها مورثة على عهد الحماية وتبسيطها وتسهيل انتقال ملكية تلك الأراضي للأفراد تماشيا مع التوجه، المبادرة الملكية الواردة في الرسالة الموجهة للمشاركين في المناظرة حول إصلاح العقار ببلادنا.

كذلك بالنسبة للمرأة الساللية لحد اليوم لا تستفيد، سمعنا مبادرات هنا وهناك ولكن في الواقع اليوم لا تستفيد، وهذا يشكل شكل من أشكال التمييز ضد المرأة التي الدستور ديالنا واضح في الموقف منه، وكذلك المواثيق

الدولية.

بالنسبة لنزع الملكية، الأكيد، السيد رئيس الحكومة، أنه السلط النازعة للملكية لا تتقيد بشكل دقيق بالنصوص القانونية الواردة في القانون 7.81 ولذلك ينتج عنه هزلة التعويضات، تأخير كبير في صرفها، بالإضافة إلى عدم استفادة المنزوع ملكيتهم من عائدات فوائد الأموال المرتبطة بهذه العمليات والمودعة لدى صندوق الإيداع والتدبير. شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم، ولكن قبل ذلك نستقبل اللحظة وفدا رفيع المستوى يتكون من عدد من السيدات الرئيسات والسادة رؤساء وممثلي برلمانات صديقة، أعضاء منتدى رؤساء ورئيسات برلمانات أمريكا الوسطى والكاريبي الفويريل، الذين يعقدون في ضيافة البرلمان المغربي بمجلسيه، دورتهم 35 لاجتماع المنتدى، فإذا باسمكم جميعا نرحب ترحيبا خاصا بهم.

الكلمة الآن للسيدة المستشارة المحترمة عن فريق العدالة والتنمية، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة كريمة أفليلال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

حظيت السياسة العقارية للدولة بعناية خاصة من طرف جلالة الملك نصره الله، حيث شدد جلالتة في أكثر من مناسبة على أهمية العقار كرافعة أساسية للتنمية المستدامة، كما عملت الحكومات المتعاقبة على إيلاء الرصيد العقاري اهتماما أكبر وجعله قاطرة للتنمية وهو المنهج الذي سارت عليه الحكومة الحالية كما جاء في جوابكم، إلا أن الإحصاءات المتوفرة تظهر أن 69% من الوعاء العقاري للدولة توجد في المجال القروي، في حين توجد 23% في المجال الشبه الحضري و8% في الوسط الحضري، كما أن 11% فقط من العقارات مبنية في الوقت الذي لا تتجاوز فيه النسبة المحفوظة 60%.

السيد رئيس الكومة المحترم،

وكما لا يخفى عليكم، فإن تعبئة الرصيد العقاري يخلف مشاكل مرتبطة بنزع الملكية تتعلق أساسا ببطء مسطرة التعويض ناهيك عن ضعف هذه التعويضات مما يعكس سلبا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين، في الوقت الذي تستفيد فيه المقاول من هوامش ربح مهمة.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين،

الحكومة:

- عدم إيلاء الأهمية الكافية للعقار خلال مباشرة الإصلاحات المتعاقبة لمدينة الاستثمار، باعتباره معيارا أساسيا لتقدير وتقييم مناخ الأعمال؛
 - عدم تعريف الملك الخاص للدولة وتحديد نظامه القانوني وعدم ضبط محفظة عقارات الدولة؛
 - عدم تجانس البنية العقارية للدولة؛
 - عدم تقييم أثر التحفيزات العقارية الممنوحة على أئمة البيع؛
 - غياب أدوات إعادة تكوين الرصيد العقاري؛
 - تعقيد مساطر التفويت؛
 - اختلالات تتعلق بصعوبة تحديد أئمة البيع؛
 - تأخر الدولة في تعويض نزع الملكية العقارية الخاصة.
- السيد رئيس الحكومة المحترم،
- لتجاوز هذه الإشكاليات، يجب:

- إعداد مدونة لأحكام الدولة من أجل تعريف دقيق لملك الدولة الخاص وتحديد نظامه القانوني ومسطرة تديره وتفويته وآليات تهيئته وحمايته؛
- تقييم مدى انعكاس التحفيزات العقارية على أئمة البيع ومدى وقع ذلك على القدرة الشرائية لفئات ذوي الدخل المحدود على وجه الخصوص؛
- إعداد معايير للاستفادة من رصيد العقار للدولة، أخذا بعين الاعتبار خصوصيات واحتياجات القطاعات الحكومية؛
- وضع نظام معلوماتي مخصص لتدبير أملاك الدولة، في هذا الإطار السيد الرئيس، الإشكاليات التي تعيشوها كجماعات هو، كما حضروا الإخوان الذي سبقوني، هي الإشكال ديال العقار وتنطالو إلى كائنة إمكانية أنها تكون الأولوية للجماعات فيما يخص العقار، باش يمكن على الأقل نهضو على الاستثمارات كما حضرتو على الأحياء الصناعية وكذلك على مجموعة ديال الاستثمارات لما يمكنش نديروهم.
- كائنة إشكالية كذلك، السيد رئيس الحكومة، هو أننا تنفوتو مجموعة ديال الأراضي السلالية للناس وتنقلو لهم يستثمروا فيهم، في حين أنهم بعاد وغير مجهزة وبأئمة التي هي خيالية.
- كائنة إشكال كذلك أننا كنطالو أن يكون الاستثمار فالمناطق ديالنا وبالخصوص فالمغرب وكنطالو الإخوان ديالنا فالخارج أنهم يجيو يستثمروا فالبلاد ولكن كيلقاو تعقيدات كبيرة جدا في المساطر القانونية، وهذا كيخلي أنه صاحب رأس المال كيف ما تتعرفوا دائما كيكون عندو واحد التخوف كبير.

فالدولة اليوم مطالبة أنها تجاوب على مجموعة ديال التساؤلات بالخصوص ديال الاستثمارات التي هي (déja) كائنة، والمستثمرين التي

وإذن نحن وعي حكومتكم بأهمية الوعاء العقاري ووظيفته كرافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نثير الانتباه للأمور التالية:

أولا، ضرورة التسريع بمراجعة الترسنة القانونية من أجل ملائمة التشريعات العقارية مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، وإقرار مدونة خاصة بالأحكام القانونية المرتبطة بأراضي المجموع كأرضية مشتركة لجميع الفاعلين في المجال الجماعي، وكذلك تعزيز آليات المراقبة للحد من المضاربات العقارية التي تؤدي إلى ارتفاع الأثمان، وكذلك مراجعة النصوص الخاصة بنزع الملكية والتعمير من أجل ضمان العدالة العقارية وحماية حقوق الملاك وضمان تعويض معقول لهم؛

تحسين الحكامة وتصريف الوعاء العقاري للدولة واعتماد العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات المستفيدة من هذا الوعاء، مما سيساهم في تأهيل المجال وجعله قابلا لاستقطاب الاستثمار، وكذلك ربط استفادة المقاولات من الوعاء العقاري بالرفع من التشغيل واحترام قانون الشغل بالإضافة إلى تحسين أجور العمال، وهو ما فتننا نؤكد عليه في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب؛

جعل العقار في صلب أي نموذج تنموي جديد؛

تعزيز الأمن العقاري وتيسير ولوج المواطنين للسكن اللائق مع تنوع العرض السكني الملائم لمختلف الشرائح الاجتماعية، خصوصا الطبقة الهشة والطبقة المتوسطة؛

ترشيد استعمال الوعاء العقاري في المدن الكبرى بتشجيع التوسع العمودي؛

حماية الأراضي الفلاحية من التوسع العمراني والعمل على وضع آليات لتدبير أراضي الدولة في مجال الاستثمار الفلاحي.

وختاماً، ندعو إلى إعمال مبدأ المساواة في تولي منصب نائب الجماعة السلالية، خصوصا بعد فتوى المجلس العلمي الأعلى سنة 2010، والتي أكد فيها على أحقية المرأة في الجماعات السلالية في الاستفادة مثل الرجل من الانتفاع بالأراضي الجماعية، وتماشيا مع مقتضيات دستور 2011 والعهود والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب.

وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً للسيدة المستشارة.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي المحترم، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

الإخوان والأخوات الحضور،

تفاعلاً مع جوابكم القيم نسجل الملاحظات التالية، السيد رئيس

الأنواع من العقار التي في متنها تكون عائقا فعليا أمام تدبير عجلة الاقتصاد المغربي اليوم.

لذلك، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نطالبكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، بضرورة إقرار نظام الإعلان عن العروض لكافة عقارات الدولة بما فيها عقارات الجموع للعموم، وذلك تشجيعا لأصحاب المشاريع على الاستثمار، إذ لا يعقل أن يبقى العقار بين يدي أشخاص ومؤسسات بعينها أو بأيدي المضاربين.

السيد رئيس الحكومة،

بعد تسطير مجموعة من الإستراتيجيات القطاعية الهامة وتأطير عملية الشراكة خاصة كرافعة لتأهيل الاقتصاد، نعتبر من وجهة نظر فريقنا أن عملية تصفية الوعاء العقاري تظل إحدى أهم النقاط السوداء التي تواجه الجهود الاستثمارية، وأتم تعلمون أكثر منا أن التنزيل الحقيقي والكامل لمخطط المغرب الأخضر ومخطط التسريع الصناعي وباقي المخططات القطاعية ستلزم بشدة التفكير في حلول مقبولة ومستدامة لإشكالية تعبئة الوعاء العقاري.

فالعقار لا يزال إحدى أهم الركائز التي تعتمد عليها الدول لتطوير اقتصادياتها والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا وأن بلادنا تراهن على احتياطها العقاري لإنجاح العديد من المشاريع التنموية، وهنا لا بأس أن نسألكم عن مآل التوصيات التي تمخضت عن المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية، حيث جاءت الرسالة الملكية محملة بمجمل من التوصيات.

السيد رئيس الحكومة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نقدر الجهود التي بذلتها الحكومة لتدبير الطرق استغلال أراضي الجموع وتأهيلها لتساهم في تنمية الاقتصاد المحلي والوطني، إلا أننا اليوم في حاجة لحلول إبداعية تمكن من مواكبة الجهود الاستثمارية القطاعية، ومن ضمنها إيجاد نظام متطور يتعلق بتنظيم أراضي الجموع وتدبير استغلالها، وعلى رأس ذلك إعادة النظر في منظومتها القانونية عبر العمل على صيغ مدونة موحدة تنظم هذا المجال الذي...

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

آسف، يمكن لك تسلم لنا المداخلة باش ندخلوها في الأرشيف ديال هاذ الجلسة، شكرا. إذن أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي المحترم، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة،

ابداو العمل وعندهم تعقيدات وعندهم مشاكل عاد ندوزو لهاذ الإشكاليات الأخرى اللي كنهضوا عليها السيد رئيس الحكومة، وبالتالي لا بد أننا نعطيو يد المساعدة للإخوان اللي (déja) عندهم هاذ الاستثمارات اللي راها واقفة، وهي كثيرة جدا وفي مجموعة ديال المدن، وكنكون واقفة على بعض المسائل اللي هي بسيطة جدا، خاص اللي يشد باليد ديال هاذ الناس هاذو اللي حطوا أموال كبيرة واللي ما لقاوش اللي يشد باليد دياهم السيد الرئيس.

وكنخلي الفرصة للزميل ديال في الحور الثاني.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة الآن لأحد الإخوة من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة على جوابكم وعلى التوضيحات التي قدمتموها.

السيد الرئيس،

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها أراضي الجموع في الحياة اليومية للمواطن وكذا اهتمامات الإدارة بحاسنها وبمسائها، وتبعا للعديد من التوصيات الوطنية المطروحة خلال العديد من المنتديات الوطنية والجهوية بخصوص أراضي الجموع، فإننا نلتبس منكم التقنين الآني للموضوع وضبط تدبير شؤون العقار الجماعي، بحيث أن هناك جهات لا تزال تشتغل إما شساعة وفضضة التوجيهات التنظيمية المركزية على غرار قرارات مجلس الوصاية، تحديد ذوي الحقوق ووضعية نواب الراضي، شواهد الاستغلال والتصرف، ملفات الاستثمار، هناك من يتفنن في إظهار الثغرات والتقاوس في التعاطي الإيجابي الناجع مع الموضوع، مما يولد الاحتقان واحتجاجات على مستوى القبائل، والضحية دائما هي الساكنة العامة، وفي مقابلها ابتزازات مافيا العقار.

السيد رئيس الحكومة،

نلتبس منكم تسريع وتقنين وضبط وتحيين المعطيات التنظيمية لأراضي الجموع حتى تكون بالفعل شريك أساسي ومساهم فعال في التنمية المحلية والوطنية عامة، والرفع من الاستثمار الذي يعتبر المحرك الأساسي لاقتصاد سليم، وهو القادر على خلق مناصب شغل بصفة مستدامة، إلا أن تعبئة الوعاء العقاري بمختلف أنواعه يظل أحد أهم العوائق أمام هذا النوع من الاستثمار.

فإذا كان الاستثمار العمومي يستفيد من مختلف إمكانيات نزع الملكية لأجل المصلحة العامة، فإن الاستثمار الخاص يبقى دائما في مواجهة هذه

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيد رئيس الحكومة،

استمتعت بإمعان لجوابكم حول المحور موضوع هاته المسألة، وسجلت بإيجابية من حيث المضامين والأهداف، ولكن من حيث اعتماد مخطط عمل لفك الإشكالية موضوع هاته المناقشة، فأعتقد أن الإشكال لازال قائماً، وأن الجواب لا يتضمن حلول واقعية لتجاوز الإشكالية المرتبطة بالسياسة العقارية التي يمكن للحكومة الحالية والتي فات الحكومات السابقة أن تعتمد من أجل رصد الوعاء العقاري المغربي من أجل الاستثمار.

السيد رئيس الحكومة،

بكل موضوعية أقول باسم الفريق الاشتراكي على أنه باستثناء الأراضي العقارية الغير قابلة للتفويت والتي ترمج من طرف الدولة أو الحكومة في إطار الشراكة بين القطاع العام أو الخاص والمستفيدين من هاته الشراكة يؤدون المبالغ الكرائية السنوية لفائدة الخزينة العامة للدولة، فإن الأراضي العقارية المملوكة للدولة المخصصة للإنعاش العقاري أو للصناعة أو للسياحة لازالت بعيدة كل البعد من أجل تعبئتها لفائدة الاستثمار، اعلاش السيد رئيس الحكومة؟

أقول أول عائق أمام المستثمرين للحصول على الوعاء العقاري المملوك للدولة هو المراكز الجهوية للاستثمار، هاذ المراكز، السيد رئيس الحكومة، أثناء دراستها للملفات المطروحة أمامها لا تعرف إلا عقلية العرقلة وتطالب المستثمرين، سواء كانوا أشخاص ذاتيين أو معنويين بشروط تعجيزية، ويمكن أن ألخص لكم القول بأن الطريقة ديال معالجة الملفات المطروحة أمام المراكز الجهوية للاستثمار فيما يتعلق بالشق المتعلق بتفويت الأراضي المملوكة للدولة لرصدها لفائدة الاستثمار تنقول على أن الطريقة اللي تتعامل بها هاذ المراكز هي طريقة روتينية إدارية معقدة وجد صعوبة.

أنا ما غنطولش، السيد رئيس الحكومة، وأتجه إلى الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش المجيد الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والذي يعزز ويؤكد صحة ما نقوله بصدد هاذ المراكز الجهوية للاستثمار، والطريقة ديال المعالجة ديالها للملفات المتعلقة برصد العقار من أجل الاستثمار.

ثانياً، السيد رئيس الحكومة، احنا كفريق اشتراكي نقترح على الحكومة ونحن مكون من مكونات هاذ الأغلبية، باش يكون التفويت لفائدة المستثمرين عموماً بدرهم رمزي، اعلاش درهم رمزي، السيد الرئيس الحكومة المحترم؟ كنعقول على أن الجواب هو واضح، وأعطيكم مثال، لأن الاستثمار مثلاً في الميدان السياحي يتطلب رأسال كبير، والحقوق ديال الدولة المغربية ستبقى محفوظة عن طريق استيفاء الضرائب اللي يمكن لها تحصيلها بعد نجاح هذا المشروع السياحي الهام، فالحصول ديال الضريبة السنوية المفروضة على الأرباح في المجال السياحي بإمكانها أن تعادل قيمة

العقار، أما نجيو للمستثمر ونديرو له حجرة عثرة ونقولو له هاذ العقار إلى ابغيتي تاخذوا خاصك 10 مليار ستم، عاد هو ينوض يستثمر ويجيب الضائعات البنكية، فما يمكنش نشجعو أو نقول الحكومة ديالنا كتعبأ العقار لفائدة الاستثمار.

النقطة الثانية، السيد رئيس الحكومة، تحدثم وأنا أشاطركم الرأي على الأراضي السلالية والجمع، وأنا منذ النهاية كنعقول على أن هاذ الأراضي هي حاجز أمام إقرار التنمية الاقتصادية ببلادنا.

قبل قليل ذكرتم بأن الظهير اللي كيحكم هاذ الأراضي السلالية وأراضي الجمع يعود إلى سنة 1919، واحنا كفريق اشتراكي، كنعقول على أن هاذ الظهير البقاء ديالو وهو يعود إلى الفترة الاستعمارية، وهو وصمة عار في وجه هاذ الحكومة ولا الحكومات السابقة، لأن في إطار تحيين المنظومة التشريعية ديالنا خاص هاذ الظهير اللي ظهر في الحقبة الاستعمارية يزول.

احنا كفريق اشتراكي، السيد رئيس الحكومة، غادي تلقاو السند التام أثناء المناقشة والتصويت اعلاش؟ من أجل أولاً رفع الحيف عن المرأة السلالية للوصول إلى حقها في الاستفادة من هاذ الأراضي.

ثانياً، احنا كنقترحو إما التملك ديالها للمالكين ديالها اللي باسطين يدهم عليها اللي هما السلالين، وكنعطيكم مثال الشريط اللي بيتدئ من جماعة إقليم القنيطرة مروراً بجماعة مولاي بوسلهام وحتى لإقليم العرائش أو لا امشيتي لجهة بني ملال - خنيفرة كنلقاو 70% من الوعاء العقاري هو سلال، وكيف يمكن للحكومة تتعامل بهاذ المنطق ونقولو غرضدو هاذ الأراضي السلالية أو نديرو الإشهار بأن الأراضي السلالية موضوعة رهن إشارة المستثمرين؟

احنا كنعقول السيد رئيس الحكومة، معذرة السيد الرئيس...

السيد الرئيس:

زد بعض الثواني إلى ابغيتي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكراً السيد الرئيس.

أنا كنعقول كفريق اشتراكي، هاذ المعالجة الفورية، أحنا السيد رئيس الحكومة بغينامك تعطينا واحد خطط عمل، أجندة 2018-2019 أما (س) أو (سوف نعمل) فهي تفيد المستقبل البعيد وليس القريب، احنا ابغينا نقولوا التملك ديال الأراضي السلالية غتفيد الدولة وغتكون في صالح السلالين وغتساهم في إقرار تنمية اقتصادية حقيقية، وأن الأوان لتدخل تشريعي فوري من طرف الحكومة، لأن السيد الرئيس باش الحكومة نهضر معكم بكل موضوعية، البرلمان عندو سلطة تشريعية إيه، ولكن الحكومة هي منبثقة من انتخابات شعبية، والحكومة تدبر الشأن العام للمغاربة عندها إمكانيات هي كتقدم بمشاريع قوانين، ما جبتوش شي مشروع قانون اللي يعالج هاذ الإشكالية والبرلمان تقاعس عن القيام بدوره،

بالمغرب، عاجزة عن تحقيق هذا الهدف وتكاد لا تخلو مدينة أو قرية من توقف مشاريع وعدم إنجازها لاصطدامها بمشاكل العقار. السيد رئيس الحكومة،

لا يعقل أن 15% من العقار الوطني اللي هي الآن محفظة حسب التقرير ديال المناظرة الوطنية، كذلك هناك أراضي فلاحية كانت ضيعات كبيرة ومني كانت ضيعة وعندها (titre) ديالها، معالي رئيس الحكومة، إذا اعطيني الأذن وكانت الأذن ديالك صاغية السيد رئيس الحكومة، السيد رئيس الحكومة.

إذا كانت الأذن صاغية، كين ضيعات كبيرة خلاوها المعمرين واشراوها ناس وقدام باش اشراوها ومن بعد تجزأت ولى اللي ابغي يدخل تما كين تيولي داخل على الشياخ وعندو القطعة ديالو، واش ما حانش الوقت باش تملك هذه الأراضي اللي عندهم النسبة ديالهم وصافية؟ باش تحلوا هذه المشاكل لأن ملي تيجي المستثمر تيقول لك أن ابغيت أرض عندها (titre) ديالها.

غادي نرجع، السيد رئيس الحكومة، بالنسبة لأراضي المجموع خاص يكون واحد القرار سياسي لتسوية وضعية هذه الأراضي ديال المجموع، لأن غادي تكون حروب أهلية في المستقبل، اعلاش؟ لأنه خاصها تسوى وخاص تكون قرار سياسي، لأن أراضي المجموع، السيد رئيس الحكومة، تنقسم لـ 5 ديال الأقسام، هناك أراضي رعوية، أراضي غابوية اللي عند ذاك ذوي الحقوق إلا الحق الوهمي، كذلك هناك أراضي بضواحي المدن أو داخل المدارات الحضرية وهنا فين كين المشكل، ملي تنقلب على مستشفى تدير وتيجي في ديال المياه والغابات ما تعطيك حتى شبر، فين تمشي الحكومة؟ تمشي لأراضي ديال ذاك المجموع وتديهم، كلها الأراضي تتشربها بأمانة رخيصة، إذن هذا مزير على العقار ديالو ديال الغابة وذاك الناس اللي عندهم الوصاية خاصها تيزر باش تعطي ذاك الأرض بواحد الثمن اللي هو منطقي.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، الأراضي اللي تابعة للمياه والغابات، قلنا في هذاك الحق الوهمي، كين كذلك أراضي التي تستغل من طرف ذوي الحقوق وكل واحد عندو الحق ديالو في الجريدة الرسمية وعندو القطعة ديالو، هاذ الناس خصهم يملكوا لأن تياخذ ذاك الشي وفي الجريدة الرسمية في وزارة الداخلية عندو الحق ديالو.

كذلك، السيد رئيس، بخصوص السطو اللي هضرت عليه كين وزارة الداخلية، ملي وزارة الداخلية هي الوصية باش ما يقاش القبل والقال السيد رئيس الحكومة، أتم، رئيس الحكومة عليكم، أن تتدخلوا وتكون عندكم سلطة باش تدخلوا مع وزارة الداخلية ووزارة الداخلية هي اللي تدير بيان توضيحي للرأي العام وتم المتابعة ديال هؤلاء الناس اللي تمشيو لهاذ الأراضي هاذي، ولكن كين القضاء ونكونو احنا كلنا جريئين وتكون واحد المؤسسة اللي تابعة هاذ المسائل هذي، السيد رئيس الحكومة.

خاصة واحنا كنعرفو بأن الحكومة لا تتعامل إيجابيا مع مقترحات القوانين اللي كيتقدموا بها النواب ولا المستشارين. وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

آخر متخل في هاذ المحور، الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي المحترم، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

قبل ما تحسب الوقت السيد الرئيس، نشكرك أنك أول مرة تساهلت مع الأستاذ السي العلمي وزدتيه واحد الدقيقة.

السيد الرئيس:

ماشي أول مرة.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا، حتى أنا عطيتي واحد الدقيقة في إطار المرونة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

موضوع السياسة العقارية تدخل في صلب اهتماماتنا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وهذا ما جعلنا نتفاعل إيجابا مع تناول هذا الموضوع على مستوى مساءلة رئيس الحكومة الذي لا نشك في إدراكه لأهمية ومدى حساسيته بالنسبة للاستثمار.

السيد رئيس الحكومة،

التهيئة ديال المراكز الجماعات القروية واعاش الفلاحة وتنزيل مخطط المغرب الأخضر يحتاج إلى العقار، تنزيل وإنجاز المخططات الصناعية وإحداث المناطق الصناعية يحتاج إلى العقار، إنجاز مخططات سياحية قائم أساسا على العقار، مشاريع البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية تحتاج إلى العقار، توفير المدرسة والمستشفى والملاعب الرياضية وغيرها من الحاجيات الاجتماعية للمواطنين أساسه هو العقار، وبالرجوع إلى واقع الحال نجد العديد من المشاريع العمومية ومشاريع الاستثمارات الخاصة بل وحتى الاستثمارات الأجنبية معطلة ومعقدة بسبب المشاكل المرتبطة بالوعاء العقاري، الجماعات الترابية والمراكز الجهوية للاستثمار بل والقطاعات الوزارية حملها المشروع مسؤولية تعبئة أحياء صناعية وتعبئة أراضي لاستقبال وجلب الاستثمار، لكنها تبقى غير قادرة في ظل الوضعية الحالية للعقار

استفذهاش لا تسمى إستراتيجية، (cocotte minute) تتسمى غير بحال شي حاجة غير نكذبو على راسنا، فهذي غادي تاخذ طريقها، راه قلت هناك أولا حوار غادي يكون جموي، انطلاقا من توصيات المناظرة غادي تكون حوارات جموية، من بعد راه فريق الخبراء تيشتاغل غادي نمشيو لإستراتيجية وطنية ومن بعد مخطط تنفيذي على هاذ الإستراتيجية الوطنية، هاذ الشي احنا واعدين به وغادي نمشيو فيه تدريجيا.

المراكز الجهوية للاستثمار الآن نحن بصدد إعادة النظر في المراكز الجهوية للاستثمار، وغادي يتعاد فيها النظر في طريقة الحكامة ديالها، الهيكلة ديالها، المهام ديالها، طرق التدخل، هاذ الشي كامل خاص يتعاد فيه النظر وهادي تحتاج دراسة وتستمر شهور تقريبا.

بالنسبة للمرأة السلالية كل ما وقع في الماضي من الإقصاء ديال المرأة السلالية، الآن يجب أن نتركه وراء ظهورنا، وهاذ الشي قرار وطني اتخذ منذ فترة وخصوصا منذ واحد الفتوة ديال المجلس العلمي الأعلى، ثم من بعد استصدرت دوريات إلى النواب دورية في 2010 ودورية في 2012 وهاذ الدوريات تدعو إلى تمتيع النساء السلاليات بحقوقهم في الانتفاع من الأراضي الجماعية موضوع التقسيمات الجديدة من لدن الهيئات النيابية إذا وقعت، وأنه أي توزيع لهذه التعويضات لن يتم مستقبلا دون أخذ بعين الاعتبار حق المرأة السلالية.

وأيضا على مستوى مجلس الوصاية هو في جميع العمليات التي يتدخل فيها مجلس الوصاية وتصله هو يحرص على تمتيع النساء السلاليات بنصيبهم في مختلف موروثهن من الأراضي السلالية.

بالنسبة للمناطق الصناعية، ابغيت نقول بأنه هو كين واحد النموذج جديد أشرت له ديال الإيجار، من قبل كان البيع، دابا الآن بدأ إنشاء نموذج جديد ديال الكراء بدلا من البيع، وهاذ النموذج الجديد تيهدف إلى تخفيف الكلفة، كلفة الاستثمار بالنسبة للمستثمر، لأن الكراء يتضمم الكلفة ديال الاستثمار، أحيانا كيخلي المستثمر عاجز على أداء الاستثمار، وبالتالي هاذ النموذج الجديد عن طريق توفير مناطق صناعية معدة للإيجار، وهاذ النموذج بدأ إن شاء الله نتمناو ينجح غادي يبدأ في الطور الأول بـ 1000 هكتار.

وبالمناسبة، ابغيت ندخل لهاذ المشكل ديال العقار، راه التحفيظ بذلت فيه غير طيلة هاذ السنين الأخيرين المحافظة العقارية واحد الجهد كبير، وارتفع النسبة ديال التحفيظ بشكل ملحوظ جدا، ويمكن أن نقول بأن القمر الاصطناعي، القمر الاصطناعي محمد السادس (أ) الذي أطلق منذ فترة من بين الأمور التي غادي يقوم بها هو مواكبة هاذ العملية ديال السياسة العقارية، مواكبة جميع عمليات التدخل في العقار، غادي يبدأ يعطي معلومات مدققة حول وضعية العقارات، حول تطور البناء، حول عدد من العمليات بدل نبدأو نشره. هاذ الشي كنا كنشروه من ناس آخرين من دول أخرى، غادي يولي ينتجو قمر اصطناعي وطني، فلذلك

كذلك كين هناك أراضي جموع تسموها بالقطنة أي ديال السكن، وغادي نعطيكم غير واحد النموذج قريب للقيطرة، قريب للرباط العاصمة، الجماعة ديال سيدي الطيبي كين أساندة امشاو اشراو عند ذوي الحقوق، كين معلمين والمجتمع كولو والناس كلها تتشري عند هاذ الناس بوثائق وتبني، وبقيت ذاك البني راه باني ولكن الوضعية ما عندوش شي وضعية قانونية، كيفاش تكون الجراة باش تسوى الوضعية ديال هاذ الناس اللي بانين الديور.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، كين الأراضي دابا اللي ابغي يبيع الأراضي ديالو، فلاح 40% إلى ابغي يكري خص تنقص... السيد رئيس الحكومة، أنا ما يمكن لي إلا نتمنى لك التوفيق، ونتمنى لك أنك تكون عندك، إن شاء الله، الصدى الرحب وتمشي في هاذ التوجه ونتمنى الله يوفقك باش تعمل على المعالجة ديال هاذ المشاكل. وشكرا جزيلا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن انتبهنا من التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة، ونعطيو الآن الكلمة للسيد رئيس الحكومة للتفاعل مع ما استمعنا إليه من تعقيبات، تفضل السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أنا شاكر لجميع الملاحظات التي تم إبدائها، غادي ندير غير واحد اشوية ديال يعني التفاعل.

أولا لما تحدثت على الاستيلاء هو جزء من الإشكالات التي كينة، راه اليوم كين فيما يخص أراضي الجموع 2230 ملف أمام المحاكم على الأقل، فيها 56% فيها المنازعات العقارية متنوعة من بينها عملية الاستيلاء هاذ الشي كين، إذن الملفات أمام المحاكم ذاك الشي الذي قلت تديروا وزارة الداخلية أو تيديروه النواب أو تيديروه أشخاص آخرين أيضا افهميتني، و32% في المنازعات الإدارية و12% في المنازعات المالية.

بالنسبة لبعض الإخوان اللي قالوا الجواب لا يتضمن حلول عملية، ما اعرفت أش من حلول عملية أكثر من ذاك الشي؟ عندما نقول الإستراتيجية راه ما يمكنش ما كنوضعوهش بين عشية وضحاها، إلى وضعت إستراتيجية في شهر عرف بأنني تنكذب، إلى وضعت إستراتيجية حتى في أربعة أشهر عرف بأنني تنكذب، الإستراتيجية عندها الأسس ديالها، عندها المدى الزمني ديالها، عندها الأدوات والآليات ديالها، إلى ما

على الرغم من كل المقترحات التي حملتها الوثيقة الدستورية والتي ترمي إلى الارتقاء باللاتركيز الإداري، باعتباره ورشا مهيكلًا يروم تحقيق تحول نوعي في أنماط الحكامة وتوجها حاسما لتطوير وتحديث هياكل الدولة، إلا أن واقع الحال يكشف تلكؤ الحكومة في إخراج ميثاق اللاتركيز الإداري، وهو ما يشكل إحدى المعوقات الأساسية لمسار الجهوية المتقدمة ويحد من كل الغايات والمقاصد المتوخاة من هذا الورش الواعد.

من أجل ذلك، نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول سياستكم في تنزيل اللاتركيز الإداري ومواكبة ورش الجهوية المتقدمة. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، تفضل.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سؤالنا في نفس الاتجاه يتعلق بالتقدم الحاصل في ورش اللاتركيز الإداري في علاقته بإنجاح الورش ديار الجهوية المتقدمة في بلادنا وتطوير مسلسل اللامركزية؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يشكل تنزيل وتقوية اللاتركيز الإداري إحدى أهم الركائز والدعامات الجهوية المتقدمة المنشودة، فإدارة جهوية فاعلة ومندمجة هي الضمانة لتحفيز الاستثمار ومواكبة الأوراش الكبرى وتفعيل الجهوية المتقدمة.

بناء عليه، نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما هي أجندتكم الزمنية لإخراج ميثاق اللاتركز الإداري إلى حيز الوجود؟ وما هي الإستراتيجية الحكومية لأجراً وتقوية اللاتركيز الإداري لمواكبة الجهوية المتقدمة؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

غادي يسهل علينا هاذ العمليات، وغادي يواكب أيضا العملية ديار المحافظة العقارية.

قضية الترسانة القانونية راه شرت لها، أنا ما نطنش أنه كين شي حاجة أكثر من هاذ الشيء، عندنا ترسانة قانونية متقدمة، ماشي فقط فيما يخص الأراضي السلالية اللي شرت لها 3 مشاريع ظهائر ديار 2018، 2026 و69، ولكن أيضا ظهائر أخرى مثلا الظهير ديار 2014 المتعلق بالملك العمومي للدولة وظهائر أخرى، هاذي كلها أيضا موضوعة على الطاولة لمحاولة تجديدها.

ولكن انتوما تتعرفوا بأن مراجعة القانون المعين لا يتم بين عشية وضحاها، خاص فيه مقارنة تشاركية، خاص تدخل جميع المعنيين، خاص استشارة الخبراء في الميدان، خاص استشارة الخبراء القانونيين، وكل عملية تتأخذ وقت باش ما نوقعوش في أخطاء، وخاص مقارنتها بمجموع الترسانة القانونية الوطنية، وخاص هذا وهاذ الشيء راه مشغولين عليه إن شاء الله، وهاذ القانون غادي يوصلكم في القريب بإذن الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ننقل الآن لمعالجة الأسئلة المرتبطة بالمحور الثاني، وعندي هنا في البرنامج 9 أسئلة، وأفتح باب التدخلات لأول كلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف أهدوح:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا هو كما يلي، يعد اللاتركيز الإداري أحد الرهانات الأساسية في برنامج الإصلاح الإداري ببلادنا. نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن آفاق هذا الورش الإداري في إطار الجهوية المتقدمة. شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة نجادة كير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

يمثل انطلاق مسلسل الجهوية المتقدمة منعطفا هاما في المسار السياسي الديمقراطي والتنموي بالمغرب لتوسيع حقل الديمقراطية التمثيلية الجهوية وجعلها رافعة للتنمية الاقتصادية والبشرية المندمجة والمستدامة، والحد من الفوارق الاجتماعية والمالية والنهوض بدينامية النمو والتوزيع المنصف لثأره، إلا أن تنزيل هذه الجهوية يطرح تحديات متنوعة كما يتيح فرصا يتعين استغلالها لتعزيز البناء الديمقراطي والدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مغرب للجهات موحدة ومتضامن، ومن بين هذه التحديات:

- اندماج السياسات العمومية وإيجاد التقائية تكاملية بينها؛

- تعزيز الموارد المالية للجهة من أجل التزويل السليم للجهوية المتقدمة؛

- إنجاح اللاتمركز الإداري؛

- معالجة الفوارق الجهوية على مستوى خلق الثروة والمؤشرات المرتبطة بالحقوق الأساسية، خاصة فيما يتعلق بالتعليم والتكوين والتشغيل، في إطار إبداع نموذج تنموي جديد منصف ومتأسك، وانسجاما مع الخطاب السامي لجلالة الملك في افتتاح الدورة التشريعية الحالية.

السيد رئيس الحكومة،

رغم تنصيب المجالس الجهوية منذ شتنبر 2015 وصدر القانون التنظيمي 111.14 للجهات في يوليوز 2015، مازالت بعض الجهات لم تستكمل إعداد برامجها التنموية الجهوية، مما يعيق تنزيل الجهوية المتقدمة، فحسب المادة 83 من القانون المذكور يفترض أن تكون المجالس الجهوية قد أعدت برامجها خلال السنة الأولى من مدة انتدابها، وأن تستند في ذلك إلى تشخيص جهوي في انسجام مع التوجهات الإستراتيجية والسياسات العمومية المعتمدة في مختلف القطاعات وحرص على إحداث التقائية بين الإستراتيجيات القطاعية على المستوى الجهوي، إلا أن 8 جهات فقط لحد الآن أعدت برامجها وصادقت عليها بينما لا تزال برامج باقي الجهات في طور الإنجاز، وهذا إخلال بالطبع بنصوص القانون التنظيمي.

في هذا الإطار، نساءل: هل تم التشاور مع القطاع الخاص وإشراكه فعليا في مسلسل إعداد البرامج التنموية الجهوية، كما تؤكد على ذلك المادة 83 من القانون التنظيمي؟

وأقول لكم، السيد رئيس الحكومة، أنه عدا جھتين اثنتين، منهم جھمة

الدار البيضاء من أجل الإنصاف، وجهة أخرى لن أذكر اسمها هيا اللي تم إشراك الاتحاد العام والقطاع الخاص فيها بصفة فعلية ونموذجية، أما الجهات الأخرى فإما تجاهلت الاتحاد العام والقطاع الخاص وإما هناك شي حاجة شكلية والسلام، ما كاينش شي حاجة.

وهل أخذ التشخيص كل المقاربات بعين الاعتبار بما فيها مقارنة النوع؟ هل هناك إشارات لخلق أقطاب تنافسية بالجهة لجذب الاستثمار، سيما وأن من بين الاختصاصات الذاتية للجهات دعم المقاولات وإحداث مناطق الأنشطة الاقتصادية بما يكرس الجهة كوجهة مفضلة للاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية؟

السيد رئيس الحكومة،

إننا إذ نثمن جهود الحكومة في مجال استكمال النصوص القانونية والتنظيمية اللازمة لتفعيل مضامين القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية بإصدار 62 مرسوم تطبيقي والمصادقة على 4 مراسيم أخرى والمجھودات المبذولة في مجال تعبئة الموارد البشرية المؤهلة، فإننا نسجل أن جل الجهات تفتقر للأطر المتخصصة والفنية المؤهلة، وذلك لتقصير الإدارة في توفير التكوين اللازم للأطر الإدارية للجهات من جهة، ومن جهة ثانية لقصور العمل السياسي في إفراز نخب تستطيع رفع التحديات على المستوى الترابي، وهو ما نبه إليه جلالة الملك في خطاب العرش 2017، حين وضع النخب السياسية والإدارية والحكومية أمام مسؤوليتها لتجاوز المعوقات التي تحول دون إنجاز النموذج التنموي المغربي.

وإذا كان اللاتمركز الإداري يقتضي نقل السلطة التقريرية ووسائل العمل من المركز إلى المجال الترابي لاتخاذ القرار على أساس مبدأ القرب من المرفق العمومي بسرعة وجودة وبأقل تكلفة في إطار جهوية متقدمة، فإن تنزيله يستوجب إعداد وإخراج الميثاق المتعلق به، باعتباره ركيزة أساسية لتنزيله، وقد تأخرت بلورة هذا الميثاق للأسف كثيرا رغم الدعوات المتكررة لجلالة الملك للتعبيل بإعداده خاصة في خطاب 6 نوفمبر 2016 وخطاب افتتاح الدورة التشريعية الحالية.

ونأمل أن يأتي هذا الميثاق في مستوى التطلعات والانتظارات ويحدد المهام والمسؤوليات، مثلا توضيح أدوار ومهام وصلاحيات العامل والوالي... إلخ... على مختلف التنظيمات الترابية، من أجل إرساء لا تركز شامل يحقق نقلا فاضلا متدرجا للسلط والوسائل.

فما هي العراقيل، السيد رئيس الحكومة، التي أدت إلى التأخر في إعداد ميثاق اللاتمركز، وهل الحكومة منكبة بالفعل على بلورته؟

السيد رئيس الحكومة،

اعتبارا لكون التنمية الاقتصادية من أهم اختصاصات الجهة، فإننا نرى أن هناك ضرورة ملحة لإعداد ميثاق للتعاون الاقتصادي والاجتماعي الجهوي بين الجهة والقطاع الخاص وسائر الشركاء وإحداث هيئة استشارية لدى المجالس الجهوية لدعم الميثاق المذكور، تسهيلا وتعزيزا لشراكة فعلية مع

المغربي في تعزيز مسار اللاتركيز كمنهج لتكريس إدارة القرب من المواطنين في إطار جمهورية متقدمة، فاللامركزية في بعدها الجهوي المتقدم لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا في إطار مواكبتها بتحويل الاختصاصات من الإدارة المركزية إلى مندوبيها وممثلها المحليين.

وبالرغم من الجهود المبذولة، لابد من الإقرار ببطء بل وفشل تحويل الإدارة إلى محرك أساسي للتنمية، حيث أن التقدم في الهياكل الترابية اللامركزية لا توازيها الأدوات المتعلقة باللاتركيز كلازمة للجمهورية المتقدمة وفق منظور يعمل من اللاتمركز حافظا واقعا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعدالة الاجتماعية، عبر سياسة تؤسس على مبادئ محددة منها:

- قبول اللاتمركز كمبدأ محدد لتدخلات الدولة؛
- تبني منطق مجموعات اختصاصات تفرض توزيعا للأدوار والمسؤوليات؛
- تبني منطق العمل المشترك بين الإدارات والتقائية السياسات العمومية وتنسيق الوسائل والموارد بما فيها البشرية، وهذا هو بيت القصيد.

السيد رئيس الحكومة،

إن قطب الرحي في إنجاز مسلسل الجهوية والحلقة الهامة في ميثاق اللاتركيز هو العنصر البشري، فالرأس المال البشري هو الذي يترجم السياسات العمومية على أرض الواقع في وقت تفتقر فيه معظم الجماعات الترابية إلى موارد بشرية قادرة على بلورة الإرادة الخاصة باللامركزية على المستوى المحلي، إذ تقتضي عملية إعادة بنيت إدارة الدولة استخدام أساليب جديدة وحديثة للتسيير والتدبير مواكبة لتطورات وتحولات، خاصة على مستوى تدير الموارد البشرية التي تعتبر أساس الممارسات والعمليات الإدارية.

إن الارتقاء بالموارد الأساسية الترابية والضامن الأساسي لنجاعة وفعالية وجودة خدماتها للمواطنين أي الضمان لجودة المرفق العمومي الذي نشهد تدهوره يوما بعد يوم، ونحن ننظر السيد رئيس الحكومة ميثاق المرفق العمومي كذلك.

وليس من قبيل الصدفة أن يتم في بعض النماذج الدولية، ومنها النموذج المغربي الذي استقينا منه مجمل المنظومة التشريعية الإدارية أي النموذج الفرنسي، أن يتم إخضاع موظفي الجماعات الترابية لوظيفة عمومية خاصة، ألا وهي الوظيفة العمومية الترابية، فلا مناص من:

- التوفر على سياسة تديرية للموارد البشرية على قاعدة الارتقاء بالوظيفة العمومية الترابية من أجل مد البنيات الإدارية بالموارد البشرية حسب حاجياتها من حيث الكفاءات والأعباء حتى تتمكن من إنجاز مهامها والاستجابة لمختلف متطلبات المواطنين والفاعلين والشركاء؛

- التوفر على إطار عام لتدبير الموارد البشرية يمكن من الاستجابة للحاجيات ذات الأولوية للدولة والتلاؤم مع مهامها الجديدة؛

- إقرار مسارات مهنية ممتنة بالنسبة للأطر والأعوان وتوسيع آفاقهم

القطاع الخاص تمكن من تحقيق الالتقائية بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية.

وختاماً، نرى أن نجاح مسلسل الجهوية المتقدمة على أرض الواقع يقضي بإنشاء آلية أو هيئة عليا على المستوى الوطني للقيادة والتتبع والتقييم، وتنسأل: ألا ترون أنه يجب تعميق التفكير من أجل بلورة هاذ الآلية أو الهيئة؟

كما تنسأل عن ما إذا كانت الحكومة قد قامت بدراسة وتفعيل مقترحات الملتقى البرلماني للجهات الذي نضمه مجلس المستشارين يوم 6 يونيو 2016؟

ونوه بالمناسبة بالعمل الدؤوب للمجلس على مستوى الأنشطة المتعلقة بالمجالات الترابية التي تدخل في دائرة اختصاصه بحكم تركيبته التمثيلية، وعندنا الملتقى الثاني للجهات، بعد يومين نهار الخميس إن شاء الله، وأتمنى أن تشرفونا السيد رئيس الحكومة وكذلك الحضور ديال رؤساء الجهات بما يضمن مصلحة الديمقراطية المحلية. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

رجاء إذا أمكن تسليم المداخلة. أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي المحترم، آه السيد الرئيس استنفذتم الوقت، شكرا. فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلتي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

زميلاتي، زملائي المحترمين،

إذا كانت اللامركزية اختيارا تديريةا لتمايزات وخصوصيات المجتمع في أفق تعزيز وتدعيم الصيرورة الديمقراطية لصياغة واتخاذ القرارات، تساهم فيها كل الفعاليات والتنظيمات المدنية، فاللاتركيز الإداري كمنهج لبعض الصلاحيات لأعوان الدولة، بمعنى آخر إعادة توزيع السلط داخل إدارة الدولة من المصالح المركزية إلى المصالح الخارجية شرط لا غنى عنه لإنجاح اللامركزية والجهوية، حيث رغم اختلاف المفهومين في الجوهر فهذهما المشترك هو وضع أسس إدارة القرب وتخفيف الأعباء عن المركز.

ويعتبر طبعاً اللاتركيز من أبرز الشروط للإصلاح الإداري بهدف الرقي بإدارة المغربية وتجاوز مجموعة من السلبات المتعلقة بمركزية اتخاذ القرارات الموروثة عن الدولة المركزية أو البيروقراطية، حيث تخل فيه المواكبة والمراقبة والمحاسبة محل السلطوية والوصائية.

وقد استعمل دستور 2011 لأول مرة في تاريخ المغرب منذ الاستقلال المصالح اللامركزية للإدارة المركزية، تعبيرا عن رغبة المشرع

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة العمل التقديمي، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد رئيس الحكومة،

السؤال عن اللامركزية واللامركزية في ظل دولة مركزية تسعى إلى بناء دولة ترابية، نظن بأنه يستدعي أولا تحقيق الإرادة السياسية الحقيقية لكل الفاعلين السياسيين والشركاء الاقتصاديين في إطار إصلاح شمولي، يقتضي:

- 1- مراجعة السياسات العمومية وتمركزها وتفكيكها؛
 - 2- مراجعة الاختلالات ومراجعة كيفية وضعها دائما في المركز على حساب المناطق الترابية، وهذا لا يتماشى نهائيا مع اللامركزية؛
 - 3- التحقيق في إطار هو تخفيف من ثقل حجم الدولة المركزية على حساب الدولة الترابية التي مازالت ضعيفة تتنامى ببطء كبير؛
 - 4- وجود وضع حد للازدواجية المؤسساتية بين الدولة والمؤسسات المنتخبة، حتى أصبح بعض الأحيان تغيب المسؤولية أو تضمحل المسؤولية،
 - 5- هناك حاجة مستعجلة لاعتماد مبدأ وحدة المسؤولية السياسية، الآن مع الأسف ما كايئش هذا المبدأ نهائيا في العلاقة بين المركز والجهة وشفنا هاذ الشي في عدة مناسبات.
 - 6- أن الأمر يتطلب بناء ثقة الدولة، بناء ثقة الدولة التي تعطي لكل مواطن الحق في الاستفادة المنصفة والعادلة في خدمة الأمة.
- إن مسار بناء الثقة يتطلب معالجة الشعور القائم حاليا من طرف الجماعات الترابية بأنها مهمشة، بأنها غصبت حقوقها، بأنها لا تعامل على أنها كيان منتخب له مقومات بحكم القانون للمساءلة.
- في الخلاصة أن ما نراه من مجموعتنا أن تقوية الالتمركز يمر عبر عدة مراحل، نحصرها في أربعة محاور:

الأول معالجة الاختلالات بين الدولة المركزية والدولة الترابية وإعادة بناء الدولة الترابية التي مازالت لم تكن في مستوى التعامل الحقيقي والناجع بين المركز؛

ثانيا، اعتماد أهمية وحدات القرب، الكل يتحدث عن القرب ولكن مع الأسف والسياسة اللامركزية تعني القرب بالدرجة الأولى ومساءلة المواطنين والاعتراف بالمبادرة على الصعيد المحلي، كذلك المبادرة غالبا تأتي على الصعيد المركزي أو على صعيد العمال والولاء، لا تأتي أو تقع التي تأتي من المنتخبين؛

المحور الثالث، التزام الإدارة المركزية بوضع أهداف متعددة السنوات

المهنية وإغناء تجربتهم وتمكينهم من تحمل المسؤولية والرفع من كفاءتهم؛

- تعميق المعرفة بالموارد البشرية المحلية 150.000 موظف، السيد رئيس الحكومة، من أجل إبراز جيوب الخصاص والفائض وتحديد المشاكل بواسطة بحوث ودراسات على مستوى الجماعات الترابية؛

- البحث عن الكفاءات النوعية الموجودة بمختلف القطاعات، وهي موجودة السيد رئيس الحكومة؛

- إحداث منظومة للتخفيف بأشكال متعددة؛

- تحويل المنادب الجهوية بعض الاختصاصات؛

- تفعيل عقود ترابية؛

- إقرار تحفيزات في شكل تعويضات تأخذ بعين الاعتبار الإكراهات

الجغرافية وثمان المسؤولية الميدانية (وأفتح قوس هنا، السيد رئيس الحكومة، للتذكير بالتعويض عن المناطق النائية الذي لا يزال حبيس الرفوف، مع أنه أقر وتم الاتفاق عليه في إطار الحوار الاجتماعي)؛

- المرافقة الاجتماعية الناجمة عن إعادة الانتشار الذي يجب أن يخضع إلى الطوعية؛

- توطيد العلاقة بين تدبير المسار المهني والترقيات لشغل مناصب المسؤولية؛

- تبسيط المساطر؛

- الحد من الفوارق في التعويضات بين القطاعات وكذلك داخل نفس الدرجات النظامية؛

- تعزيز جهاز التكوين بما فيه طعما التكوين في المجال الرقمي لما سيكون له من دور في الوصول إلى المعلومة بالنسبة للموظفين والمرتكبين.

كل ذلك في إطار حوار اجتماعي بناء، هادف ومسؤول هدفه الأسمى تنمية مستدامة مدججة لكل الفئات الشعبية وعلى رأسها الشباب، وأطلب من هذا المنبر بأن يكون هنالك فروع جهوية لمجلس الشباب المزمع تنصيبه.

السيد رئيس الحكومة،

هذه بعض المساهمات منا كتنماؤ منكم تأخذوها بعين الاعتبار في تنزيل الميثاق، ميثاق اللامركزية الإداري.

وشكرا على الإطالة.

شكر السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك الصادي:

نسأل السيد رئيس الحكومة عن الإجراءات المتخذة لتفعيل اللامركزية الإداري وعن التدابير المتخذة للرفع من القدرات التديرية للموارد البشرية.

الجهوية المتقدمة وإلى إخراج ميثاق متقدم للالتزام الإداري وتحديد برنامج زمني دقيق لتطبيقه.

هذا الالتزام الإداري هو مهم جدا، أولا مهم إداريا، لأن غادي يبسط العمل الإداري، غادي يقرب الخدمات الإدارية للمواطنين، غادي تولي احدها، اتخاذ القرار ما غاديش يبقى في الرباط غادي يولي على مستوى الجهة، وربما جزء منه على مستوى الإدارة الإقليمية، إذن هذه النقطة الأولى، فائدة بدلا ما نقولو سير للرباط، الواحد اللي تقطعت لو الخصلة خاصو يجي للرباط، دائما تقع إشكالات على مستوى تدبير الشؤون ديال المواطنين على هذه المسائل.

حتى البرمجة ديال المشاريع تتم إذا ما كانش الإذن ديال الإدارة المركزية لا يمكن برمجتها، لكن فيها أيضا على المستوى التنموي فائدة مهمة على المستوى التنموي أنها كيم تدبير المشاريع التنموية، تدبير التوجهات التنموية تدبر على مستوى الجهة اللي هما الناس اللي أكثر معرفة بحاجيات الجهة وبحاجيات السكان وبحاجيات المحلية، وأيضا على مستوى التنسيق كتكون التنسيق ك يكون أفضل، تنسيق السياسات العمومية على المستوى الجهوي ك يكون آنذاك ممكنة لأن الآن خاص مجلس الجهة مثلا الآن مكاتب الجهات اللي توضعوا برامج التنمية الجهوية، تنسقوا مع الإدارات ولكن إذا ما كانش الإذن ديال الإدارة المركزية، هذاك التنسيق ما كيمش، وفي بعض الأحيان خاص التنسيق مع الإدارة المركزية إما أثناء وضع برامج التنمية الجهوية أو التعاقدات أو الاتفاقيات باقي ما ابدیناش التعاقدات أو اتفاقيات مع القطاعات المعنية.

الآن، إذا تم هذا الالتزام وفق ما تنصوره، هاذ الشي غادي يتم جهويا بمعنى كلشي غادي يتم تما، معنى ذلك التنسيق بين الإدارات، بين التجهيز والصحة والتعليم والفلاحة وغيرها بيناتهم من جهة، ولكن بينهم وبين مجالس الجهات غادي يتم جهويا دون حاجة إلى الرجوع إلى الإدارات المركزية، إذن غادي يسهل علينا بزاف ديال الأمور على مستوى التنسيق.

بالتالي فهذا إصلاح هام إلى تم سيحدث قطيعة على المستوى الإداري مع ما كنا عليه باش ننقلو للإدارة اللامركزية، وأهم شيء غادي تكون قريبة من المواطنين، غادي تكون قريبة من المهوم دياهم، وأيضا المواطن غادي يقرب من مصادر القرار وغادي تكون عندو حتى القدرة من التأثير على هاذ مصادر القرار، إذن هذه هي الفكرة العامة.

دأبا الآن فين وصلنا؟ هذا سؤال، هاذ الشي راه هضرنا فيه، الصيغة الأولى ديال ميثاق الالتزام الإداري موجودة، تم فيها التحكم والتنسيق بين مختلف القطاعات المعنية، طبيعي باش هاذ الشي اللي تتكون فيه الوظيفة العمومية تتكون فيه الداخلية، تتكون فيه المالية إضافة بالخصوص، ولكن إضافة إلى القطاعات الأخرى كلها، عموما تم الاتفاق على الخطوط العامة ديال هاذ الميثاق وحتى على بعض المقترحات التفصيلية، الآن هو لدى الأمانة العامة للحكومة، منكبة على إتمام الصياغة القانونية فنيا الأخيرة،

منسقة ومتسلسلة، يقع على أساسها الحساب في علاقة الدولة المركزية بالترايبية؛

وأخيرا، وضع الهياكل العملية لضمان الامتثال للأهداف المعلنة من خلال ميثاق يتعدى المبدأ.

لا نريد المبادئ في الموثائق، نريد أدوات للنجاعة للتعامل لخلق أدوار لتفعيل الإبداع والابتكار لدى الساكنة وممثليها، من أجل تطويع الدولة حتى تكون مشاركة حقيقية فيما يتعلق ببناء المغرب بكامله.

هذه العلاقة القائمة بين المركزية واللامركزية هذه هي شروطها في أنظمة الدول الديمقراطية الحديثة التي تسعى إلى توسيع وتقاسم بين الدولة والمجتمع ومكوناته، وهذا هو العمق وروح الدستور في الباب المتعلق بوضع الجهوية، وهي كذلك المضامين التي عبرت عنها القوانين التنظيمية، إنما مع الأسف ليست هناك أدوات حقيقية لإنصاف وصول هذه المضامين إلى بناء الدولة الترايبية في علاقتها مع الدولة المركزية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة على الأسئلة التي طرحت في هذا المحور.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هذا موضوع مهم، فإيت تطرقنا له أثناء مناقشة البرنامج الحكومي، وباش نقولو اعلاش تهضرو بعدا كهضرو على اللاتركيز أو اللاتمركز بوج حاجة واحدة، مرة نتقولو اللاتركيز واللاتمركز، ولكن الخطاب الملكي في المراحل الأخير استعمال لفظ اللاتمركز، وكيعني أن الإدارة تفوض بعض صلاحياتها لإدارة محلية، ما عندو علاقة بالهيئات المنتخبة، هو خاص يتكامل مع الهيئات المنتخبة، كنعقلو اليوم الجهوية المتقدمة عندها رجلان، عندها الهيئات المنتخبة اللي هي مجالس الجهات مع مكاتب الجهات، وعندها الإدارات اللي هي الإدارات الجهوية اللي خاصها تمثل السلطة المركزية أو الدولة، إذن كهضرو في اللاتمركز، كنعملو على تفويض بعض سلط الحكومة المركزية أو الإدارات إلى إدارات محلية.

السلطة فيها اتخاذ القرار وفيها موارد مالية، وفيها موارد بشرية، وذلك في إطار واحد التسلسل إداري محكم، وبطبيعة الحالة اليوم الجميع متفق واليوم على كل حال هذا معطى أصبح معطى دستوري وفيه توجيهات ملكية واضحة، وخصوصا في آخر خطاب ديال جلالة الملك أثناء افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الحالية، والذي دعا فيه إلى استكمال

على المستوى الجهوي، وبالتالي غادي تكون عندنا القدرة أكثر على تنسيق البرامج الجهوية.

ثانيا، أهم مضامين مشروع ميثاق اللاتمرکز الإداري هادي غير المبادئ الموجهة، سيقوم مشروع ميثاق اللاتمرکز الإداري على وضع منظور جديد - كما قلنا - لتدخل الدولة على المستوى الترابي، ولاسيما من خلال إعادة تنظيم المصالح اللامركزة للدولة ونقل اختصاصات إليها، وكذا تنسيق تدخل الدولة على المستوى الترابي.

إذن فيها أولا إعادة تنظيم المصالح اللامركزة للدولة ونقل اختصاصات إليها، هذا المحور الأول اللي غادي ينص عليه هاذ الميثاق ديال اللاتمرکز، وهذا كيغني بناء إدارات جهوية قوية باختصاصات قوية وبموارد بشرية قوية وبموارد مالية كافية وتدارك النقص أو النقائص الموجودة في المرسومين السابقين سنة 1993 وسنة 2005 والذين لم يمكن تطبيقهما من تنزيل لاتمرکز حقيقي لإدارة الدولة بما يحقق توزيعا متوازيا للاختصاصات والوسائل بين الإدارات المركزية للدولة ومصالحها اللامركزة.

في هذا الإطار، نهدف من خلال هاذ المنظور المتقدم للاتمرکز الإداري ضمان تنسيق أنشطة مختلف المصالح اللامركزة على المستوى الترابي كما قلنا، مع تحويل هذه التمثيليات الموجودة جملة من الاختصاصات المهمة تتمثل فيما يلي:

- المساهمة في إعداد برنامج عمل الدولة على المستوى الجهوي، إذن هي مركريا غير التوجهات العامة وبرامج العمل على المستوى الجهوي؛

- التنشيط والإشراف على أنشطة المصالح اللامركزة على مستوى العمال والأقاليم، هي اللي غتكلف ذيك الساعة النيابات أو الإدارات الإقليمية؛

- مواكبة الجماعات الترابية لاسيما الجهة في إعداد برامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب بتكامل وانسجام مع برنامج عمل الدولة على المستوى الجهوي؛

- تدعيم علاقات الشراكة بين الدولة والجماعات الترابية في مختلف مجالات التنمية الجهوية، هذا بالإضافة إلى المصالح اللامركزة الموجودة أيضا على مستوى العمال والأقاليم، التي ستتولى تنفيذ السياسات والبرامج العمومية الحكومية مع تقديم الدعم والمساعدة اللازمة للجماعات الترابية ولقائدها على مستوى الأقاليم والعمال.

وجدير بالذكر في هذا الصدد، أن مشروع ميثاق اللاتمرکز الإداري يمنح لرؤساء المصالح اللامركزة صلاحية اتخاذ القرارات الإدارية الفردية التي تدخل في نطاق الاختصاصات المخولة لهم بمقتضى القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، باستثناء تلك التي لا يمكن تفويضها لهم بموجب مقتضيات التشريعية أو التنظيمية، وهذا توجه مهم سيمكن من تفويض جزء مهم من اختصاصات الإدارة المركزية إلى المصالح اللامركزة بما يمكن من تخفيف

بعد ذلك إن شاء الله السنة المقبلة غادي يكون هذا الميثاق موجود وغادي نخرجه، ونتمناو يكون في البداية الأولى لسنة 2018، وكما قلت غادي يكن قطعة واحد الفقرة فيما يخص التعامل الإداري.

طيب أشنو هي المبادئ الموجهة للاتمرکز الإداري؟
اللاتمرکز الإداري اللي كيغني تحويل السلطة ووسائل ممارسة السلطة والقدرة على المبادرة إلى المصالح اللامركزة على مستوى الجهات، الإدارات على مستوى الجهات وكهدف إلى تحقيق الفعالية والنجاعة ولضمان الإنصاف والتغطية الترابية، هذا فيه واحد المجموعة ديال المبادئ الموجهة أهمها ما يلي:

المبدأ الأول، هو تبويء الجهة، لأن هذا غادي يتم على مستوى الجهة، تبويء الجهة مركز الصدارة في تمثيل الإدارة المركزية على المستوى الترابي وفي إقامة العلاقات بين الإدارات المركزية ومصالحها اللامركزة، اعتبارا لكون المستوى الجهوي يمثل الإطار الأمثل والملائم لانسجام والتقائية السياسات والبرامج العمومية لمختلف القطاعات، وكذا المواكبة التقنية والمساعدة لفائدة الجماعات الترابية، لاسيما للجهة.

وهنا أود التأكيد بأن هاذ الأمر يمثل اختيار سياسي حيوي بالنسبة لتعزيز ورش الجهوية المتقدمة التي تشهدها بلادنا، حيث سيتم الانتقال من الصيغة التي كانت على مستوى العمال والأقاليم التي كانت من قبل تشكل محور تجميع الاختصاصات اللامركزة إلى صيغة متقدمة تحول الجهة مركز الصدارة في تنسيق الاختصاصات اللامركزة لمصالح الدولة؛

المبدأ الثاني توضيح أدوات الإدارات المركزية التي يجب أن تنحصر في بلورة التصور وتأطير السياسات والبرامج العمومية على المستوى الوطني وتقييم وتتبع نجاعة أداء المصالح اللامركزة، وكذا إعداد بطبيعة الحال النصوص القانونية والنصوص التنظيمية وتحويل المصالح اللامركزة، يعني الإدارات الجهوية اختصاص تنفيذ السياسات العمومية وإنجاز المشاريع وأيضا إنجاز البرامج قبل ذلك وكذا تقديم المساعدة والدعم التقني للجماعات الترابية؛

المبدأ الثالث، تنسيق أنشطة المصالح اللامركزة من خلال إحداث إدارات جهوية مشتركة وقوية، نسميها أقطاب جهوية عن طريق تجميع عدد من الإدارات تكون قوية، تكون قادرة على إنجاز المشاريع الجهوية التي تستوجب تدخل عدة مصالح وزارية متواجدة على المستوى الترابي أو على المستوى الجهوي بما يحقق وحدة تدخل الدولة على المستوى الجهوي، وهذا كله شيء.

المبدأ الرابع غادي يكون ناتج عنه هو القدرة على بناء سياسات عمومية مندمجة وفعالة على مستوى الجهة، جهوية، تحقق التقائية السياسات العمومية على مستوى الجهة.

إذن وضع البرامج الآن السلطة المركزية غتكون عندها توجهات توضع القوانين، توضع التصورات، توضع المراسيم التنظيمية بينما وضع البرامج فيتم

يخص تحديد الأولويات، برمجة الاعتمادات، تتبع إنجازها، يعني برمجة اعتمادات غادي تتم الآن على المستوى الجهوي ما ابقاش غادي يتم مركزيا؛

- إبداء الرأي حول مشاريع السياسات والبرامج العمومية للدولة على المستوى الجهوي؛

- دراسة وإعداد عقود برامج ذات الطابع الجهوي لتربط الدولة بالجماعات الترابية لاسيما الجهة.

اليوم غادي نديرو، احنا أعلننا بأنه غادي نديرو عقود برامج بين الدولة والجهات، اليوم اللي خاص يوقعها هو الدولة، السلطة المركزية، غدا مع ميثاق اللاتمرکز غادي توقع جهويا، الجهة غادي توقع مع الإدارة الجهوية يعني لجنة التدبير الجهوي غادي تدبر هاذ الأمر، غادي تولي عقود البرنامج على مستوى الجهة، إذن هذا على مستوى منظومة الحكامة وآليات التدخل.

الآن بقيت نقطة وهي التدابير المصاحبة لتنزيل مشروع اللاتمرکز الإداري، ذلك أن هذا الورش الكبير خاصو برنامج عمل صحيح، زمني، واضح، سنعلن عنه فور صدور ميثاق اللاتمرکز الإداري إن شاء الله، وهاذ برنامج العمل اللي غادي يهدف إلى نقل الاختصاصات، لكن غادي يمشي معه في المواكبة أمران اثنان:

أولا التدبير اللاتمرکز للموارد البشرية، فمواكبة تنزيل اللاتمرکز إداري يحتاج بالمناسبة مع نقل الاختصاصات إلى مصالح اللاتمرکزة إلى تمكين هذه المصالح اللاتمرکزة عن الجهوية من موارد بشرية مؤهلة كفأة على درجة عالية من الخبرة، من المهنية ومن التجربة، وقادرة على تدبير الشأن المحلي وتحقيق أهداف التنمية الجهوية، سواء فيما يتعلق بالاستجابة لحاجيات المواطنين في الحصول على خدمات عمومية منتظمة وجيدة أو بتصور وتنفيذ الاستثمارات ذات القيمة المضافة على الصعيد الترابي، وهو ما تحرص الحكومة على تنفيذه من خلال توزيع الموظفين والأعوان بين الإدارة المركزية ومصالحها اللاتمرکزة على الصعيد الجهوي والإقليمي بما يضمن بشكل معلن الاستجابة لحاجيات هذه المصالح مع تحويل المصالح اللاتمرکزة لمختلف القطاعات الوزارية صلاحية تدبير الموارد البشرية المعنية، سواء فيما يتعلق بوضعيتها الإدارية أو فيما يخص حاجياتها إلى التأهيل والتكوين المستمر، هذا الأول؛

الحاجة الثانية، هي التدبير اللاتمرکز لميزانية الدولة: إن تحويل المصالح الجهوية اختصاصات واسعة في مجال تنزيل السياسات والبرامج العمومية على المستوى الترابي يقتضي بالضرورة تعزيز التدبير اللاتمرکز لميزانية الدولة من خلال منح صلاحيات أوسع للمديرين الجهويين والإقليميين فيما يتعلق بتنفيذ الميزانيات وإحداث ميزانيات جهوية على أساس البرامج يكون فيها المدراء الجهويين آمرين مساعدين بالصرف، مع تعزيز آليات المراقبة البعدية لتنفيذ هذه الميزانيات، إذن غادي نكون مواكبة للموارد البشرية، غادي نكون مواكبة بالميزانيات وبالقدرة على التصرف في هذه الميزانيات.

وختاماً، لابد أن أقول نتمنى إن شاء الله هاذ الورش اللي هو طموح

العبء على المصالح المركزية التي لم يبق من اختصاصها إصدار مثل هذه القرارات.

الآن تنسيق التدخل الترابي للدولة: تقتضي فعالية تدخل الدولة على المستوى الترابي تتبع تنزيل مشروع اللاتمرکز الإداري على المستوى المركزي من جهة وتنسيق عمل المصالح اللاتمرکزة على المستوى الترابي من جهة أخرى.

ولتحقيق هذا الهدف اللي هو ضمان التنسيق، سينص مشروع الميثاق، الذي سيصدر إن شاء الله، على إحداث لجنة وزارية خاصة باللاتمرکز الإداري تحدث لدى رئيس الحكومة ولجنة للتدبير الجهوي لدى والي الجهة.

أولاً، (أ)، اللجنة الوزارية لللاتمرکز الإداري: نص مشروع الميثاق، الذي هو في طور الصياغة، على إحداث لجنة وزارية لللاتمرکز الإداري لدى رئيس الحكومة تناط بها مهمة اقتراح التوجيهات العامة للسياسة الحكومية في مجال اللاتمرکز الإداري والسهر على تنفيذها وتقييم نتائجها، ويناط بهذه اللجنة، التي تضم في عضويتها كل من السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والمالية والوظيفة العمومية، فضلا عن السلطات الحكومية القطاعية المعنية، على الخصوص المهام التالية:

- اقتراح كافة التدابير الكفيلة بالرفع من فعالية ونجاعة أداء المصالح اللاتمرکزة؛

- إبداء الرأي في علمية نقل الاختصاصات والمسائل إلى المصالح اللاتمرکزة وفي تجميع المصالح اللاتمرکزة على المستوى الجهوي وتحديد قائمة المديرين الجهوية بين الوزارية وتقييم الحصيلة السنوية لسياسة اللاتمرکز الإداري، وبالمناسبة هاذي غادي تكون واحد الورش ديناميكي، ما يمكنش ذاك الشئ باش غادي نديروه النهار الأول وغادي يكون كامل، غادي يتطور تدريجياً، وهاذ عملية التنزيل اللي غادي تتم بطريقة تدريجية هاذ اللجنة الوزارية هي اللي غادي توضع البرنامج الزمني وغادي تواكب التنزيل وغتدخل التعديلات المناسبة في الوقت المناسب، هاذي بالنسبة للجنة الوزارية لللاتمرکز الإداري؛

الآلية الثانية، هي لجنة التدبير الجهوي: هاذ لجنة التدبير الجهوي العمل ديالها هو تنسيق عمل الإدارات اللاتمرکزة، يعني ابحال اللي قلنا الإدارات الجهوية أو الأقطاب الجهوية اللي غادي تولي دابا التعليم والفلاحة والصحة وغيرها... إلخ، هاذي غادي تكون واحد اللجنة تتجمعهم على مستوى الجهة، وهو ما ينص مشروع الميثاق على إحداثه، إحداث لجنة للتدبير الجهوي يرأسها والي الجهة تناط بها المهام التالية:

- السهر على ضمان انسجام والتقائية أنشطة المصالح اللاتمرکزة على المستوى الجهوي؛

- وضع برنامج عمل الدولة على المستوى الجهوي وفق مقارنة تشاركية فيما

على مستوى الجماعات المنتخبة في إطار الديمقراطية المحلية، فالتطور الذي عرفه المغرب منذ 1976، فاش ابدات أول ميثاق جماعي لتنظيم هاذ العملية ديال التدبير المحلي والتي كانت في الحقيقة نقلة أساسية ونوعية الي أول مرة أعطت اختصاصات، حددت الاختصاصات، وضحت ما بين السلطة المعنية والسلطة المنتخبة، وواكبها كذلك تحولات من بعد تقريبا واحد 20 سنة التي جات في إطار تعديلات التي كانت في 2002، ثم بعد ذلك في 2009 لتستقر بعد صدور دستور 2011، من خلال القانون التنظيمي للجماعات المحلية.

هذا مسار حقيقي وتطور كبير حتى على مستوى كذلك الجهة والجهة التي عرفت كذلك واحد الخاض وواحد التطور كتمشي من الجهة الإدارية للجهة الاقتصادية، الآن كنتكلمو على جهة تنمية تلامس القرب وتعطاها واحد البعد كذلك واحد المصادقية، واحد القوة، باعتبار أن التمثيلية تكون بانتخابات مباشرة.

إذن هاذ التطور على هاذ المستوى، كنلقا على المستوى الآخر كإن اشوية ديال التعثرات، كإن شوية ديال الإخفاقات، ما كايبنش مواكبة باش يمكن فعلا هاذيك الحركة الي ابغيناها تكون، تكون على جميع المستويات، مركزيا ما كنتذاكروش كانت واضحة، ولكن على المستوى المحلي كايبة إشكاليات، والآن احنا كنتذاكرو الآن حيث كنبغيو كنتكلمو على البرامج التنموية ديال الجهات الحاصلة أشنو هي اليوم؟ 9 ديال الجهات التي وضعت التصاميم ديالها وبقية الجهات ما وضعتش، أشنو السبب؟ أشنو الموضوع؟ واش ضعف التقنية في التصور؟ في المواكبة؟ في المصاحبة؟ في التأطير؟ في الحضور ديال القطاعات الأخرى التي متواجدة محليا؟ كيبقى سؤال، وخصوصا واحنا في نصف الولاية، بمعنى ثلاث سنين تقريبا قربت تسالي وتبقى 6 سنين.

إذن احنا أين نحن؟ كيفاش فرغنا المحتوى ديال ما تم التصويت عليه في هاذ القبة المتعلقة بالقوانين التنظيمية وخصوصا القانون التنظيمي ديال الجهة باش تلعب الدور ديالها، وكين رهان أنه هاذ الانطلاق تكون انطلاق إيجابي كبير وأساسي، الملاحظ اليوم هو أن هاذ البرامج التنموية فيها تعثر وتعثر كبير.

ثم كذلك حسب معلوماتي، السيد رئيس الحكومة غادي يكون متوفر على معلومات أفضل وأكثر، وحتى هاذ التصاميم أو لا هاذ البرامج التنموية مازال ما تصادقش عليهم ولا مازال ما تأشرش عليهم، الشيء الذي كيغطي وكيضلنا تساءلو وتقولوا واش هاذ المدة الانتدائية عتدوز بيضاء بدون مشاريع تنموية والتزليل ديالها على المستوى المحلي.

ثم كذلك وهذه أهم حاجة بالنسبة لنا هو حتى قضية تنفكرو في هذه العملية تذاكرو على البعد ديال الموارد البشرية، من خلال التجربة، حيث تحدث شي حاجة وعندها علاقة بالامتداد الجهوي وكنتكون ابغات تنتقل من المركز للجهة كثيرا ما كيجيو غير الناس الي غضبانين عليهم، يعني ذاك

انتظره المغرب طويلا، نتماو مع بداية 2018 يكون ابداء فيه هاذ الورش، أريد أن أوكد من الحكومة عازمة إن شاء الله على إتمامه وعلى دعمه وعلى إقتانه أيضا، وإن شاء الله هاذ الميثاق راه احنا اعطيناكم الخطوط العامة، الآن تقريبا راه في المراحل الأخيرة بمجرد ما يخرج هاذ الميثاق يمكن نعاود نديرو شي جلسة أو في اللجنة الدائمة المعنية يمكن يجي أحد الوزراء لتقديم هذا الميثاق، ويمكن نقول بأنه احنا عندنا الإرادة الكاملة لمواصلة تنزيل اللاتمركز الإداري، والهدف بطبيعة الحال أيضا هو مواكبة ورش الجهوية المتقدمة الذي انخرطت فيه بلادنا، باعتباره خيارا لا رجعة فيه وبوصفه الإطار الأنسب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة والتي تنشدها بلادنا في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن إلى التعقيبات على الجواب ديال السيد رئيس الحكومة الي استمعنا إليه، أعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إذا كان بقي في رصيده من وقت، اعطينا الوقت عفاك، مازال السيد الرئيس راه عندهم.. فضل 7 دقائق أو 8 دقائق مازال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية لابد في الحقيقة أن تتفاعل مع جواب السيد رئيس الحكومة الي في الحقيقة ذاك الشيء الي ابغينا نقولو سبقتنا لو، هذا الحقيقة لأنه ابحال إلى كنتشاركو في التفكير، لأنه هاذ الموضوع من بعد ما كان مضمون ديال الخطاب الملكي السامي، بطبيعة الحال اهتمنا به كذلك كما اهتمت به الحكومة، باعتبارنا، أولا، كبرلمانيين، وكذلك كفاعلين سياسيين، وذلك من أجل المشاركة باش نكونوا وادين في الوقت الي غادي تفكرو فيه تديرنا المشاركة وتوسعوا دائرة التشاور والمناقشة، باش يمكن فعلا نظورو هاذ الموضوع، لأنه موضوع الي ماشي جديد على المغرب، هو ابدات المرحلة منذ زمن، منذ التقسيمات التي كانت عرفها التراب ديال المملكة، وبالتالي المواكبة التي كانت جات في إطار واحد المجموعة ديال المراسيم ولا مجموعة ديال القوانين التي حتى إلى امشينا للتواريخ ديالها كنشوفها كنضبط مراحل دقيقة في التطور ديال المجتمع المغربي، سواء عندما يكون هناك إحصاء ديمغرافي أو تقييم حقيقي للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية.

إذن الإسقاط والتطور ديال مسار ديال اللاتركيز فعلا أساسي ومهم، ولكن عندنا واحد الازدواجية وأثرها السيد رئيس الحكومة المحترم في جوابكم، ويتعلق الأمر بالشق المتعلق بالمديرين المنتخبين والمديرين المعينين، الازدواجية فيما يخص التنمية بصفة عامة.

غادي نشوفو المشروع أجي ذيك الساعة تذاكرو، أنت كتعرض عندك هاذ الامتياز، البرلمان ما عندوش، فهاذ المنطق وهاذ المنهجية دبال مناقشة المؤسسة التشريعية منهجية خاطئة وفيه ما ابغيتش نقول أكثر من هاذ الشي.

السيد رئيس الحكومة،

قلت لنا هاذ المشروع غادي يخرج مع بداية السنة المقبلة، البارح، السيد الوزير ها هو جالس المحترم قال مع نهاية هذه السنة، لا، سيان بين بداية السنة ونهاية السنة، لأن هاذ الشي أشنو كترجم؟ كترجم أن الحكومة الحالية والحكومات السابقة ولكن غادي نهضر على هاذي دابا ما عندهاش شي مفهوم متقدم دبال العصر الحديث للزمان، وضيعتو لنا فيه 15 سنة. حين أقول ضيعتونا انتوما يعني أتحدث عنكم وأسلافكم من الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي الله يطول لو في العمر إلى اليوم.

السيد رئيس الحكومة،

جلالة الملك ماشي فقط في الخطاب الأخير دبال افتتاح البرلمان حث الحكومة ودعا الحكومة في خطاب العرش 2012 إلى إخراج الميثاق دبال اللاتركيز وقال ما مضمونه أنه ما فتى يدعو الحكومة منذ 10 سنين، 10 سنين حتى لـ 2012 زيد عليها 5 سنين 2017 هي 15 عام وما ابغيتوش تخرجوه، وجاي اليوم أنت تتقول السنة المقبلة والوزير دبالكم البارح قال نهاية هاذ الموسم، وهاذي واحد شهرين ونصف قال هاذ الأيام غيخرج، وأنت تتقول السيد رئيس الحكومة راه عند الأمانة العامة للحكومة ومن بعد تراجعتي، دابا هاذ الشي اليوم قلته، قلتي راه عند الأمانة الخطوط العامة، راه احنا متفقين عليها ولكن بعض التفاصيل ما زال. الله أكبر السيد رئيس الحكومة.

حاطها عند الأمانة العامة للحكومة وأنت باقي ما اتفتتتش، وبالأحرى أنك توافق مع البرلمان ومع جميع المكونات المهمة والمعنوية بهذا الموضوع، إذن فالأمر لا يتعلق اليوم بمناقشة التفاصيل والمضامين هاذ مشروع الميثاق الذي سيولد أو لن يولد، يمكن لنا تنفقو ويمكن لنا نختلفو، ولكن في نهاية المطاف نتوافقو، المشكل في تديركم للزمان، تدير في غير محله وتتضيعوا على المواطنين وعلى الوطن الكثير من الفرص دبال التنمية ودبال خدمة المصالح دبال الشعب ودبال المواطنين، هاذ 15 عام اللي ضيعتو، السيد رئيس الحكومة، انتوما - عفوا - واللي سبقكم، هاذي فيها معاناة حقيقية، فيها أضرار قد لحقت بالمواطنين وبالسكان وبالشعب، فيها أضرار لحقت بالاقتصاد الوطني، فيها أضرار لحقت بالمالية العمومية، فيها أضرار لحقت بالشباب، بالنساء، بالأطفال، فيها أضرار لحقت بالمدرسة، ف 15 عام تقاس بهذه التكلفة الاجتماعية والاقتصادية الغالية.

فاحنا كنا جينا اليوم طرحنا السؤال وما جاوبتتش عليه السيد رئيس الحكومة، قلنا لكم اعلاش تأخرتو باش يمكن لنا نطمن هاذ المرة ما تتأخروش لأنه تأخرتو 15 عام، أشنو هو المشكل؟ ما جاوبتونا. السيد

الإطار وذاك الموظف اللي اسمتيو كيتصرف باش يمشي كأنه انتقال تأديبي، في الوقت اللي هو الأساس والأهم هو أنه الأطر خصوصا حيث تتكون بداية تجربة ما فيجب أن يكون أطر أكفاء والأطر الأساسية والمهمين لأنه الانطلاقة دائما عندها شروطها وعندها الضوابط ديالها.

كان بoudنا كذلك حيث أنا وجدت مداخلة متكاملة، ولكن حقيقة السيد الرئيس المحترم، السيد رئيس الحكومة كان عندو السبق في التجاوب مع المحتوى اللي في المداخلة اللي هيأنا كفريق، ولكن كان لا بد أننا نكون المساهمة ديالنا والتفاعل ديالنا في انتظار أننا نشاركو بشكل أكثر في الوقت اللي يتعرض هاذ الميثاق دبال اللاتركيز الإداري على المؤسسة البرلمانية باش يمكن ندليو بالاقتراحات ديالنا وبالتصور ديالنا لهذا الورش المهم والأساسي واللي كنعتهو أنه من ضمن الركائز الأساسية دبال التنمية واللي فعلا لحد الآن تشكل معيق.

جانب آخر، ونحن نتحدث عن المسؤولية وعن المحاسبة، الآن كايين مبدأ آخر دبال المحاسبة التديرية أولا دبال هدر الزمن دبال ولاية انتخابية معينة، حيث تنبغي نديرو هاذ المحاسبة واش غادي نحاسبو المنتخبين اللي كيتقي دائما سهلة، أولا غادي نحاسبو هاذ التعثر اللي عندنا في عدم إنزال هاذ الدعم وهذا الواجب اللي مفروض أنه الحكومة والدولة تكون كمدو للناخبين والمختبين، باش يمكن فعلا يقوموا بالعمل ديالهم على أحسن قيام، وبالتالي نحقق هاذ التفاعل اللي كنبحتو عليه واللي هو الطموح ديالنا واللي أعتقد في اعتقادي هو البعد الحقيقي دبال التنزيل دبال اللامركزية الإدارية باش يمكن لنا فعلا تكون تضافر الجهود من أجل خدمة المواطنين.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وإذا أمكن أن تسلموا مداخلتكم مكتوبة لضمها للرصيد الوثائقي دبال هذه الجلسة، شكرا. أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم، عفوا نسيت الأصالة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

حضرات السيدات والسادة المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

دربي معنا واحد الخدمة أنا ما متفققش، مزيان اعطيتنا درس أشنو هو اللاتركيز واللاتركيز ومن بعد ابدتي كنعرض علينا المضامين دبال الميثاق أو مشروع الميثاق، أنا قد أقول على أنه ما عندكمش الحق السيد رئيس الحكومة، خاصنا نشوفو باش نتناقشو معك. من حقنا النهار اللي

السيد رئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية باسم فريق العدالة والتنمية أن أنوه من خلال كلمتكم بحرصكم على ترسيخ الورش الحيوي للجهوية المتقدمة، وكذا من خلال ما سطرتموه في البرنامج الحكومي وأكدمت عليه في مشروع قانون المالية لسنة 2018، وذلك بالعمل على استكمال الترسنة القانونية التنظيمية اللازمة لتفعيل مضامين القوانين التنظيمية ذات الصلة، والذي حققتم بصدده تقدما ملحوظا بالإضافة إلى الرفع من الموارد المالية التي تم تحويلها من الميزانية العامة إلى الجهات، غير أننا نسجل بالمقابل، السيد رئيس الحكومة، أن بعض الإجراءات التي التزمتم باتخاذها لازالت لم تعرف طريقها مع الأسف الشديد- إلى التفعيل بالرغم من كونها من العوامل الأساسية لنجاح الجهوية المتقدمة.

نذكر منها على سبيل المثال:

- إجراء وضع آلية للتشاور والتتبع والتنسيق وضمان التنزيل الأمثل للجهوية المتقدمة؛

- الإجراء الثاني يتعلق بتفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات، نظرا لأهميتها في دعم الموارد المالية للجهات.

كما وقف فريقنا من خلال الندوة العلمية التي نظمها حول موضوع "الجهوية المتقدمة بين مضامين النصوص وإكراهات التنزيل" على جملة من الإشكالات التي مازال يواجهها تنزيل الجهوية المتقدمة، نذكر من بينها:

- غياب هيكل مؤسساتية ذات بعد أفقي للمصاحبة والمواكبة في تنزيل ورش الجهوية المتقدمة؛

- ضعف الانخراط الفعال لعدد من القطاعات الوزارية المركزية في مسلسل تنزيل الجهوية؛

- هيمنة الرؤية القطاعية والمركزية بسيادة منطق التجزيء والفصل بين السياسات العمومية التي يتم وضعها؛

- ضعف التنسيق بين المصالح اللامركزة على المستوى الترابي والذي يؤثر دون شك على نجاعة السياسات العمومية والتقائنها واندماجها؛

- عدم مساهمة اللاتركيز الإداري لمشروع الجهوية المتقدمة، حيث لا زالت بعض القطاعات الحكومية لحد الآن لا تتوفر على مصالح لامركزة متطابقة

الوزير طرحنا عليه سؤال هادي شهر ما جابش حتى هو، جا هنا بدا تيدخل ويخرج في الهضرة، ما جابناش، اعلاش؟ أنا غادي نقول لك اعلاش، لأنه ما خليتوناش الفرصة من غير أن نقولو لكم اعلاش، لأن الحكومة لا مسؤولة، ما عندهاش الشعور بالمسؤولية، رقم واحد.

رقم جوج، لأن ما عندكمش الإرادة السياسية الحقيقية، ما أثارني في هذا الباب والي زاد أكد لي القناعة على أن ما عندكمش الإرادة، التوصيات ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التوصية الأولى في 76 التوصية اللي دار، في 76، الأولى آش دار؟ دار تملك المسؤول للجهوية أول توصية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لا ينطق على الهوى، اعرفكم أن ما عندكمش هاذ التملك، لأن اشكون غادي ينفذ هاذ الشي؟ هما انتوما والتملك أشنو مقصود به؟ تكون عندكم القناعة بالمشروع ما مقتنعينش، تكون استوعبتو الجهوية، ما استوعبتناش، تكونوا ضابطين المبادئ والقيم ديال الجهوية، ما ضابطيناهاش، هذا هو الإشكال الحقيقي، إذن فاللا مسؤولية تأتي من كون لأن فاش تهضرو على اللاتركيز ماشي تعطي غير السلط، السيد رئيس الحكومة، تعطي للناس القرار وتعطيهم الفلوس وتعطيهم الموارد البشرية في الأقاليم والعمالات باش يقدرُوا يخبو بلادهم، يعني المناطق والعمالات والأقاليم دياهم، انتوما تتدابرو والوزراء تيدابزو بناتهم.

السيد رئيس الحكومة،

بعدا نسولكم فين هو وزير الداخلية؟ أو وزيري الداخلية اللي معينين بالجهوية؟ وأنت تهضر لي على اللجان بين وزارية.

أنا أقول وأنصحكم، السيد رئيس الحكومة، هاذ الأمر ديال اللاتركيز الإداري بما يعني من حكمة إدارية وإنجاح الجهوية المتقدمة كمشروع مهيكّل للدولة خاصو قطاع حكومي مستقل بذاته كيتكلف باللاتركيز الإداري وكيتكلف بالتنمية الجهوية وكيتكلف بكل ما هو متعلق بالجماعات الترابية، وإلى بغيتو بضح تنقلوا إلى السرعة القصوى في تنفيذ هاذ المشروع الهام والإستراتيجي.

فأتم عندكم تعديل حكومي هاذ الأيام، إيوا نقصو لنا، غرقنو لنا الحكومة بكتابات الدولة اللي ما عندهم نفع بصراحة، فقط لإرضاء بعض الأحزاب وبعض الأشخاص في هذه الأحزاب، حرام هاذ الشي، هاذ الشي حرام.

المغرب اليوم محتاج إلى قطاع فعلا يسهر على إرساء اللاتركيز الإداري والجهوية المتقدمة بشكل صادق مع المواطنين والوطن، بركة ما تكذبوا على الناس، نقصوا من هاذ كتاب الدولة، ندعوكم إلى روح المسؤولية والروح الوطنية اللي لا أشك في أنكم عندكم هاذ الروح واعطيونا اللي غيسهر، أما بالنسبة للجان نهار اللي عتقتل شي حاجة دير لها اللجان.

السيد رئيس الحكومة، قال ليك آش غيدير؟ قال ليك غنديرو للجنيتين، لجنة غتدير هنا ولجنة غتدير لهيه، فهاذ تصوركم في انتظار نشوفو المشروع تصور فاشل، السيد رئيس الحكومة.

مع التقسيم الجهوي وباختصاصات ترابية حقيقية.

ونعتقد في فريق العدالة والتنمية أن تجاوز عدد من هذه الإشكالات التي اقتصرنا على ذكر بعضها في إطار الحيز الزمني المحدود لهذه المداخلة، يكمن في التسريع وفق مقاربة تشاركية باعتماد وتنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري الذي تنكبون على إعدادة، وذلك باعتباره حجر الزاوية في إحكام تنظيم العلاقة بين الجهات والجماعات الترابية الأخرى من جهة والدولة بمختلف أجهزتها ومؤسساتها ومصالحها خاصة على المستوى الترابي من جهة أخرى.

ونستحضر في هذا الإطار ما أكد عليه جلالة الملك في خطابه بمناسبة الذكرى العاشرة لعيد العرش عندما دعا إلى ضرورة مواكبة تنزيل الجهوية المتقدمة بالإسراع بإعداد ميثاق لللاتمركز الإداري، إذ لا جمهوية ناجحة بدونه وذلك بما يقتضيه الأمر من تجاوز للعقليات المركزية المتحجرة، كما ذكر جلالته.

إن اللاتمركز الإداري الذي ننشده والذي يتطلب مواكبة تنزيل الجهوية المتقدمة يقتضي في نظرنا أن يندرج في إطار مراجعة شاملة لطرق تنظيم أجهزة الدولة والمؤسسات العمومية ومهامها ومنهجية عملها وحضورها على المستوى الترابي والعمل على نقل السلطات من المركز إلى المحيط وإعادة النظر في منظومة الحكامة الإدارية.

كما يلزم أن يكون لاتمركزا حقيقيا وشاملا يتجاوز اللاتمركز التنظيمي والجغرافي للإدارة والممثل في مجرد إحداث مصالح لامركزة دون أن يواكب ذلك تفويض حقيقي للسلطات الترابية.

كما ندعوكم، السيد رئيس الحكومة، إلى وضع خارطة طريق أو التسريع بتنزيل هذه الخريطة التي وردت في مداخلتكم، تحدد المراحل ذات الأولوية والجدولة الزمنية للتنزيل وفق أهداف دقيقة وقابلة للقياس يجب تحديدها انطلاقا من جرد الأولويات التي ستشكل حجر الزاوية في اللاتمركز المنشود، والذي نطمح أن يشكل دعامة أساسية على طريق تنزيل ورش الجهوية المتقدمة ببلادنا، وبما يسهم في الاستجابة بحاجيات وتطلعات وانتظارات المواطنين في العدل والحرية والكرامة والتنمية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بخصوص هذا الموضوع الذي لا تخفى أهميته، فإن التعجيل بإخراج

ميثاق اللاتمركز يعد أولوية أساسية، لاعتبار كونه مدخلا أساسيا لإرساء الجهوية المتقدمة ناجعة وهادفة، وفي هذا الإطار نؤكد عليكم، السيد رئيس الحكومة، أن ميثاق اللاتمركز ليس غاية في حد ذاته ما لم تصاحبه إرادة سياسية قوية لدى الفاعل الحكومي المركزي لنقل سلطة القرار إلى المسؤولين الجهويين والإقليميين والمحليين.

وفي هذا السياق أيضا، فالحكومة مدعوة إلى نقل القرار الإداري إلى مستعمليها الفعليين قصد مواكبة صناع القرار التنبؤي على مستوى الجماعات الترابية، كما ندعو الحكومة أيضا إلى مصاحبة الميثاق بسياسة إعادة الانتشار بغية خلق التوازن بين الجهات على مستوى الموارد البشرية، ضرورة الحذر من السقوط في مركزية أخرى داخل الجهات نفسها، مما يتطلب مراعاة التوازن المجالي والإقليمي داخل المجال الترابي للجهة.

وتفعيل للمقتضيات الدستورية، نطالبكم بالنقل التدريجي للاختصاصات المنقولة والمشاركة إلى الجماعات الترابية وفي صدارتها الجهات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

اللي كنطلبو منكم هو الإسراع بمشروع هاذ الميثاق باش تجيبوه للبرلمان، لأن السيد رئيس الحكومة، لا السادة الولاة ولا السادة العمال كيدعبو لواحد العدد ديال الاجتماعات اللي كيطلولو ساعات وساعات، ولكن في الأخير السادة رؤساء الجماعات كياخذوا ذاك الوقت دياهم بلا حد، لأن ذاك السيد رئيس المصلحة ولا السادة رؤساء المصالح بدون ما كيدخوش القرار كييقاوتيسناو القرار المركزي.

ولهذا، نطلب منكم، السيد رئيس الحكومة، بجدية هاذ المشروع اللي هو مشروع ميثاق اللاتمركز. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ابغيت ننتهز هاذ الفرصة باش نعبر عن أسفي للسيد رئيس الفريق الحركي المحترم، ولكافة السيدات والسادة المستشارين، لأنني أفهم وأتفهم أنه بسبب ضيق الوقت المتاح في هذه الجلسة لا تتاح الفرصة دائما للإحاطة بكل الجوانب المرتبطة بهاذ الموضوع الهام، وأكاد أقول الموضوع المصيري بالنسبة لورش الجهوية المتقدمة اللي اختاريناه باش يكون موضوع حوار وتفاعل مع السيد رئيس الحكومة.

ولهذا السبب، أود أن أذكر بأن مجلس المستشارين، وبغرض أن يعطيكم فرص أوفر للإحاطة بكل الإشكالات وبكل الأسئلة والقضايا المرتبطة بالموضوع اللي احنا بصدد مناقشته اليوم وبغيره من المواضيع المرتبطة بالجهوية المتقدمة، لهاد السبب ولأسباب أخرى تعرفونها، حضرات السيدات والسادة المستشارين، قرر مجلس المستشارين ينظم يوم الخميس، بعد غد، ما سمينهاها النسخة الثانية للملتقى البرلماني للجهات.

تتكلموا في كل الجوانب المرتبطة بهذا الموضوع، ولكن نهار الخميس سيكون عندكم ما يكفي من الوقت بحضور المجالس الجهوية والحكومة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وكذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باش يكون عندنا الوقت تقدمو المساهمة ديالنا المؤسساتية من خلال توصيات مضبوطة، نتمنى أن تجد آذانا صاغية تنضاف إلى رصيد التوصيات التي ما فتى مجلس الإقتصادي والاجتماعي والبيئي يقدمها وإلى رصيد كذلك التوصيات التي انبثقت من هذه القاعة إبان تنظيم الملتقى البرلماني الأول للجهات.

فعذرا للسيدات والسادة المستشارين على ضيق الوقت ولكن يوم الخميس سيكون عندكم ما يكفي من الوقت.

بقي في برنامج هذه الجلسة بعد أن استنفذ فريق الاتحاد المغربي للشغل ومجموعة الكونفدرالية الديمقراطية ومجموعة العمل التقدمي الوقت الذي كان في الرصيد ديالها، بقي في برنامج هذه الجلسة الاستماع إلى رد السيد رئيس الحكومة على التعقيبات التي استمعنا إليها، مازال عندكم؟ ساحووني إذن غلظت، مسامحة، إذن عندكم الكلمة السيد المستشار. أنا يسحاب لي استهلكو الوقت، ساحووني، المسامحة، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم.

أشرف باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن أتناول الكلمة في المحور الخاص بسياسة الحكومة لتنزيل اللاتمرکز الإداري لمواكبة ورش الجهوية.

نعتبر، السيد رئيس الحكومة، نحن في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن أي إصلاح يتم دون إشراك الفاعل الحقيقي والأساسي للمعنيين بالأمر عبر فتح حوار حقيقي مع ممثليهم - أي النقابات الممثلة لهؤلاء الموظفين والأطر - يبقى دون تحقيق النتائج المرجوة منه إن لم نقول يمكن أن يحقق نتائج عكسية.

السيد رئيس الحكومة،

المرسوم المتعلق باللاتمرکز الإداري صدر في 12 يناير 2006 ماضي في 2005، في 2005 داز في المجلس الوزاري وصدر المرسوم في يناير 2006، كنتساءلو اليوم اعلاش هاذ الحكومات المتعاقبة ما قدراتش تنزل المضامين ديال المرسوم؟ خاصة المادة 10 التي تتكلم على تنزيل الاختصاص وتنقل الاختصاصات، وكانت هاذ الحكومات نزلت مضامين هاذ المرسوم كنا على الأكثر في 2013 كل القطاعات الوزارية والجماعات الترابية تتوفر على التصميم المديرى للتركيز الإداري، وسنكون اليوم أمام تقييم حقيقي لهذا الورش.

اليوم، السيد رئيس الحكومة المحترم، نتقول لنا النقائص ديال المرسوم،

وكما لا يخفى عليكم هذه محطة ثانية ي على درب ترجمة الطموح الي عندكم والرؤية التي عند مجلس المستشارين، وهي الرؤية التي نسعى من خلالها إلى تمكين مجلس المستشارين من أن يضطلع بوظائف برلمان الجهات لأسباب التي كتعرف، فالتركيبة ديال مجلس المستشارين، من أصل 120 مستشار ومستشارة، عندنا 36 مستشار يمثل المجالس الجهوية.

كتعرفوا أن دستور المملكة المغربية يعطي الأسبقية لمجلس المستشارين في مناقشة مشاريع القوانين المرتبطة بالمجالس الترابية، وفي مقدمتها المجالس الجهوية، وكذلك الدستور يعطي لمجلس المستشارين الأسبقية في مناقشة مشاريع القوانين المرتبطة بالتنمية الجهوية والتنمية الاجتماعية، والمجلس الدستوري قبل أن يصير محكمة دستورية في واحدة من أهم اجتهاداته أعطى لمجلس المستشارين الكلمة النهائية فيما يتعلق بمشاريع القوانين التي كندخلو عليها تعديلات والتي مرتبطة بالمجالس الترابية أو التنمية الجهوية، وهو استثناء على القاعدة العامة ديال إعطاء الكلمة الأخيرة لمجلس النواب. فلكل هذه الأسباب، مجلس المستشارين مدعو إلى أن يلعب الدور ديالو كاملا فيما يتعلق بمواكبة هذا المشروع الذي دخلت فيه بلادنا والتي هو مشروع أمة، ومشروع جلالة الملك مشروع الجهوية المتقدمة.

ومجلس المستشارين مطالب بأن يدعم المجهود الوطني لا ديال الحكومة ولا ديال المجالس الجهوية ولا غيرها من المؤسسات الدستورية والوطنية باش نواكبوا جميعا هاذ الورش الذي الجميع يقر بأنه ورش إصلاحي، استراتيجي، كبير، لا يشبه في أي شيء المشاريع الإصلاحية الأخرى التي دخلت فيها بلادنا، لأن هاذ الورش ببساطة ورش الذي يعيد صياغة الهياكل ديال الدولة وبنية الدولة.

الملتقى الثاني ديال الجهات التي غادي نظموه يوم الخميس في هذه القاعة، إن شاء الله، والتي ستمتد أشغاله على مدى يوم كامل، سيعالج ثلاثة مواضيع مركزية، كندردو في مكتب مجلس المستشارين أنها مواضيع مفصلية التي تتلخص بشكل مكثف أهم الإشكالات وأهم التحديات وأهم العقبات التي مازال تتفرمل - إلى سمحتو لي نستعمل هاذ التعبير - تفرمل انطلاق قطار الجهوية بالوتيرة التي ما فتى جلالة الملك يشدد عليها.

ولذلك، فأتهم مدعون وكذلك الحكومة المحترمة للمشاركة بفعالية في هاذ الملتقى البرلماني الثاني للجهات، ماضي باش نعاودو إنتاج نفس الخطابات التي سمعنا هاذي سنوات ممتدة، ولكن باش نوقفو تحديدا على ما هي العوائق التي تتواجه مشروع الجهوية المتقدمة في ثلاث مواضيع أساسية:

- **الموضوع الأول:** هو المتعلق بإشكالية الموارد البشرية؛

- **الموضوع الثاني:** متعلق بالتمويل ديال الجهوية؛

- **الموضوع الثالث:** متعلق ببرامج التنمية الجهوية وبالأسئلة المتعلقة ببرامج التعاقد بين الدولة والمجالس الجهوية.

ونأمل ونحن على يقين أنه ساحوونا إلى ما كانش عندكم الوقت اليوم

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا جزيلا للسيدات والسادة المستشارين الذي بقوا إلى هذا الوقت معنا.

دأبا جبتو لي سؤال على التركيز الإداري وابعيتي ما نجابوش على التركيز الإداري، نجابوش على شي حاجة أخرى؟ غنجابوش على التركيز الإداري. أشنوكين في المرسوم، ما كايش شي حاجة أخرى، لأن المرسوم هو الذي يسطر أشنوكين هذا التركيز الإداري، كيفاش غنديرو فيه، الحكامة ديالو، الصفات ديالو، واش نجابوش بشي حاجة أخرى؟ واش أنت تقول لي التركيز الإداري ونقول لك شي حاجة أخرى؟ لا يمكن، هذاك الجواب ذاك الشي اللي كاين ما كايش شي حاجة أخرى، التركيز الإداري اعطينا التعريف أش غنديرو فيه، واعلاش ابغينا نعطيوه للجهات، وأشنو المكانة ديالها، وأشنو الاختصاصات ديالها، كيفاش غادي ينسقبو بيناتهم، أشنوكين هو التأثير، وهاذ الشي اللي كاين.

أظن بأن الحكومة الحالية والدليل على أن عندها الإرادة أن الأمور اللي وعدنا بها هنا كلها لحد الساعة تحققت، قلنا غادي نكمل المراسيم ديال الجهات وفعلا اليوم كملنا المراسيم ديال الجهات، في ستة أشهر صدرنا 37 مرسوم، المجموع ديالها 68 مرسوم إلى زدنا عليها 30 هي اللي كانت صدرت قبل، هاذ 37 مرسوم اللي درنا دأبا هي جزء من 80 مرسوم تقريبا كلها صدرناها في ستة أشهر، هذا راه حسبنا اشغال من مرسوم في النهار أو في الأسبوع، راه الجرا تنديرو الاجتماعات، وتنجمعو الإدارات، وتنشجعو، وتنشوفو الأطر وتنقولو لهم سريبو، وتنناقشو مع الأمانة العامة للحكومة باش نخرجو مرسوم باش ما يوقعش الغلط لأن لابد من التنسيق.

بالمناسبة ميثاق التركيز الإداري غيصدر بمرسوم، وهو الآن يعد وقلنا نهاية السنة أو بداية السنة المقبلة راه واحد، سنصدره في نهاية السنة لبيدأ تطبيقه في بداية السنة المقبلة، إذن هذا ما فيش خلاف.

بالنسبة لصندوق التضامن بين الجهات، صادق المجلس الحكومي في آخر خميس على صندوق التضامن بين الجهات وراه غادي يصدر قريبا في الجريدة الرسمية، وواعدنا بزيارة الجهات، درنا برنامج مجلس الجهات باش نعطيو للجهة المتقدمة المكانة ديالها.

بالنسبة لبرامج التنمية الجهوية احنا ما شي مسؤولين على الجهات، على مكاتب الجهات ما شي مسؤولين عليهم، محتاجين الدعم اللي باقي ما وجدوش، اللي وجدوا قلت لابد ما يوقع نقاش بين المركز والجهات، كانت إشكالات في بعض المسائل التقنية، للتطوير، طريقة العرض.. إلخ، دأبا قل نهاية هذه السنة غادي يتصادق على 9 اللي كاينين، 9 دأبا كاينين، 9، هاذوك 3 الآخرين نتمناو الجهات يلتحقوا بهاذ الشي.

وبالتالي الأخ اللي كان قالها ليس هناك تنزيل بطيء للجهة المتقدمة

هو ما تنزلش أصلا، والعيب فينا وفي الحكومات السابقة هو أنه ما كنديرو تقييم حتى لشي عمل ديالنا، كنبقاو من هاذ الورش للورش الثاني دون تقييم ودون الوقوف على مكانم الضعف.

هاذ المرسوم تدار بميزانيات، وتدارت فيه دراسات، وتدارت بميزانية من المال العام، اليوم كنتساءلو واش كل حكومة تحي تدير دراسة ما إن كنبهو دراسة حتى ييجي وزير يدير دراسة أخرى في نفس الموضوع، وكتبتي كل الدراسات على الرفوف.

نعطيك القيمة المالية لبعض.. قرض بقيمة 9,6 مليار درهم من البنك الإفريقي ومن البنك الدولي على 4 مراحل من 2003 إلى 2011 تصرف على هاذ المرسوم ديال الميثاق ديال اللاتمرکز، دراسة حول اللاتمرکز الإداري بتكلفة مالية قدرها 4 مليون درهم من 2014 إلى 2016، والإشكال هو أنه نفترض هذه الأموال باش نديرو هاذ البرامج والخلفية الحقيقية والخلفية السياسية الحقيقية اعلاش ما قدرناش نزلو اللاتمرکز الإداري هو أنه السلطة المركزية ما قداش تتخلى على الاختصاصات ديالها وتنقلها للجهات والأقاليم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كل الدراسات الحقيقية والتي تلائم مجتمعنا ينبغي أن تلبى الحاجيات الملحة للمواطنين والمواطنات، وينبغي أن تكون من طرف الأطر والخبرات التي تزخر بها الإدارة المغربية والتي لا تتطلب منكم سوى الاهتمام والاعتناء بأوضاعها وتمتعها بحقوقها أولها الكرامة، عوض هزالة الأجور وتمتعها بأجر لائق، خاصة بعد الاقتطاعات التي مست عموم الأجراء بعد تمرير ما سمي بالإصلاح المشؤوم لصندوق التقاعد، وكذلك بعد تمرير مرسوم تنقيط الموظفين وجعله سيف على رقاب الموظفين.

الموارد البشرية تتطلب إسناد المهام والمسؤولية ينبغي أن يكون بناء على الاستحقاق والكفاءة والنزاهة والمصادقية عوض الولاء الحزبي والقرابة العائلية والامتثال للأوامر اللا قانونية، وهاذ المشكل ينخر الإدارة المغربية.

التوظيف بالعقدة بدأتم بالتعليم، وستنتقلون إلى الجماعات الترابية لفتح المجال أمام الوظيفة العمومية، والحقيقة، السيد رئيس الحكومة، خاصكم تكونوا واضحين مع المغاربة، خصنا نهبو وقولوا عندنا إرادة حقيقية لإنهاء الوظيفة العمومية وغادي نمرو لشراء الخدمات وتنناقشو في هاذ الموضوع، ماشي كل مرة نديرو إجراء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

راه زدت ليكم بحال زملاء ديالكم دقيقة و20 ثانية، البقية يوم الخميس. إذن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم للتعبير على التعقيب، أفضل تعبير للتفاعل مع التعقيب.

صحيح، وكون درنا طريقة أسرع لكان أحسن، دائماً الواحد تفضل يكون أحسن ولكن في إطار المقتضيات القانونية، احنا في (les normes)، في المعايير القانونية الموجودة، هاذ الشي تبين أن الحكومة عندها إرادة، ماشي هاذك الشي اللي قلتو، السيد المستشار، ما عندهاش إرادة، عندها إرادة وواعية بذاك الشي اللي باغية، وغادية إليها إن شاء الله عن طريق الإنجاز الحقيقي كما قلنا منذ البداية أثناء عرض البرنامج الحكومي، هاذ الحكومة غادي تمسك بالإنصاف والإنجاز، تنصت للشركاء بمختلف أنواعهم وللمواطنين وتتعامل تنجز وتتجاوز تنجز على أرض الواقع إنجازات عملية حقيقية باش تقدمو، ذاك الشي اللي ما تدارش واحد الوقت الناس لهم أعذارهم، خاص التقييم دياهم.

بالمناسبة راه تديرو التقييم، هاذ قضية ميثاق اللاتركيز تدار تقييم لعدم تطبيق الآخر، الدراسات اللي قلتها كلها تقييم، هاذك التقييم السابق على أساسه تطور باش نخرجو الجديد، الهدف من هذا الميثاق ديال اللاتركيز الإداري هو تقرب الإدارة من المواطنين، البرامج تدار على المستوى الجهوي، الخدمة غادي تدار على المستوى الجهوي، المواطنين عندهم مع من يتفاوضوا جموحيا، العرائض اللي الآن خاصهم يصاوبوها للحكومة غادي يصاوبوها للجهة لأن غادي تولي الجهة هي اللي عندها القرار وهي اللي عندها الإمكانيات المالية وهي اللي عندها الإمكانيات البشرية أيضا إن شاء الله.

ونحن متفائلون في هذا المجال وغادي يجي هاذ الوقت إن شاء الله بعد سنة ونتحاسبو على هاذ الوعود التي أطلقناها هنا. وشكرا جزيلا للجميع، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

شكرا على مساهمتكم، ورفعت الجلسة.

بالمقارنة مع السرعة ديال هاذ 6 أشهر مع السرعة اللي كانت، وهاذي راه 20 سنة ماشي 10 سنين بالمناسبة اللي طالب جلالة الملك باش يخرج ميثاق اللاتركيز، تقريبا أكثر من 2002 الخطاب في 2002، ميثاق اللاتركيز، فذلك إلى قارنا هاذ السرعة بالسرعة ديال هاذ السنوات كلها أظن بأننا في سرعة جيدة بالمقارنة مع ذاك الشي اللي كان، نطورو هاذ السرعة نزيدها إلى آخره احنا موجودين ما كين مشكل.

بالنسبة للإمكانيات المرصودة للجهات، المادة 188 من القانون التنظيمي للجهات أش تقول؟ يقول: "ترصد الدولة للجهات بموجب قوانين المالية بصفة تدريجية نسبة محددة في 5% من حصيلة الضريبة على الشركات و5% من حصيلة الضريبة على الدخل و20% من حصيلة الرسم على عقود التأمين، تضاف إليها اعتمادات مالية من الميزانية العامة للدولة في أفق بلوغ سقف 10 مليار درهم سنة 2021، دابا 2018 مبرمجة 7 مليار درهم، مع ذلك نسير وفق المرسوم، هذا أتمم اللي صادقم عليه باش تمشي الدولة، هذه إمكانيات الجهة راه هي هاذيك، في 2021 تمنناو نوصلو لهاذيك 10 المليار، ولكن راه احنا غادين في اتجاهها بطريقة معقولة، طريقة سلمية، فذلك ما كانش شي تأخر في صرف الموارد المالية للجهة.

عقود البرنامج صحيح، هذه خاصنا نشوفو باقي ما كينش، أول مرة غادي نديرو عقود برامج بين الجهة والدولة، ودائما الحاجة اللي كندار المرة الأولى دائما تكون فيها واحد اشوية ديال التحفظ من بعض الجهات، خاصنا نشوفو نتقوها، خاص حوار.. إلخ، واحنا عندنا الإرادة باش نمشيو للقدام باش يمكن نجحو هاذ عقود البرامج على الأقل في الانطلاقة ديالها.

نقطة أخرى تينص القانون التنظيمي للجهات، الذي صدر في 7 يوليوز 2015، ينص على أنه خاص تصدر المراسيم التنظيمية في ظرف 30 شهر، أتمم اللي صادقم عليه، 30 شهر غادي تنتهي يوم 7 دجنبر، احنا راه أصدرنا القوانين التنظيمية في الوقت المناسب، إذن ما كينش تأخر، المقتضيات القانونية التزمنا بها.